

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين
(دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب: حسن سعيد صهيون

Signature

التوقيع:

Date:

التاريخ: 2015/6/24



الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

ماجستير المحاسبة و التمويل

مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة
العاملة في فلسطين

(دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي)

إعداد الباحث

حسن سعيد صهيون

إشراف

أ.د . حمدي شحدة زعرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

(1436هـ - 2014م)



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ حسن سعيد عبد صهيون لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين
دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الثلاثاء 15 ربيع أول 1436 هـ، الموافق 2015/01/06 الساعة التاسعة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	أ.د. حمدي شحدة زعرب
.....	مناقشاً داخلياً	د. علاء الدين عادل الرفاتي
.....	مناقشاً خارجياً	د. جميل حسن النجار

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

.....
.....
.....
أ.د. فؤاد علي العاجز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا
العلم درجات والله بما تعملون خبير "

(سورة المجادلة، 114)

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم اعتماد استبانة للإفصاح عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات، واعتمادها كمؤشر لقياس مدى التطبيق، والذي يحتوي على أربع مجموعات من القواعد وهي: (قواعد متعلقة بمجلس الإدارة، قواعد متعلقة باجتماعات الهيئة العامة، قواعد متعلقة بحقوق المساهمين، قواعد متعلقة بالإفصاح والشفافية)، وقد تم قياس أداء الشركات من خلال النسب المالية ومنها نسبة العائد على الأصول (ROA) ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم الواحد (EPS) ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B) ونسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E)، حيث تعتبر هذه الدراسة مسحا شاملا لجميع الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ولها تقارير دورية سواء كانت هذه الشركات مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية أو غير مدرجة، حيث أن الدراسة طبقت على 35 شركة، وتم استثناء 6 شركات لعدم وجود الحد الأدنى المقبول من البيانات، فقد تم جمع البيانات المالية من خلال تحليل النسب السابقة عن ثلاث سنوات وهي (2011 - 2012 - 2013) وذلك لتقليل أي انحراف عرضي في جوهر البيانات المالية.

وخلصت الدراسة إلى أن مجموع قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة من مجموع قواعد الحوكمة المطبقة والمتعلقة بشركات المساهمة العامة في فلسطين تلاها الإفصاح والشفافية بنسبة ثم الهيئة العامة ثم مجلس الإدارة ، وأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، والعائد للسهم الواحد EPS، نسبة القيمة السوقية الي الدفترية M/B، ونسبة القيمة السوقية الي العائد P/E لشركات المساهمة العامة في فلسطين. وقد بينت الدراسة أيضا أن الإدارة التنفيذية تقوم بتوفير كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة وإيصالها لجميع أعضاء مجلس الإدارة بما يمكنهم من القيام بتأدية جميع مهماتهم والامام بكافة التفاصيل المتعلقة بالشركة، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة الإدارة التنفيذية ومتابعة مدى تطبيقها للخطط الاستراتيجية والسياسات العامة والاجراءات المتعارف عليها. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على الاهتمام بقواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين والإفصاح والشفافية والهيئة العامة ومجلس الإدارة وما يترتب عن ذلك من ضبط لأداء

الشركات، وكذلك أوصت على أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلاً ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمر الإداري والخبرة العلمية والعملية، وأن يكون ملماً بالتشريعات ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة، وأكدت على ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين، وذلك لضمان ضبط العمليات التشغيلية وتوزيع الحقوق والواجبات داخل الشركة للوصول إلى أفضل علاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين وكل من له علاقة بالشركات.

Abstract

The study aimed to identify the impact of the application of the rules of governance on the performance of the Palestinian public shareholding companies, and to achieve this goal has been to adopt a questionnaire to disclose the extent of the application of the rules of corporate governance, and adoption as an indicator to measure the extent of the application, which contains four sets of rules, namely: (rules relating to Council administration, the rules relating to the meetings of the General Authority, the rules relating to the rights of shareholders, the rules relating to disclosure and transparency), has been corporate performance measurement through financial ratios return on assets (ROA) and return on equity (ROE) and earnings per share (EPS) the ratio of market value to book value (M / B) and the ratio of market value to earnings (P / E), where this study is a comprehensive survey of all the Palestinian public shareholding companies and have periodically whether the reports of these companies listed on the Stock Exchange Palestine market or unlisted, where a number of these companies amounted to 35 companies, was an exception 6 companies for lack of a minimum acceptable data, the financial statements have been collected during the previous ratio Analysis for three years, namely, (2011 to 2012 - 2013) The so as to minimize any accidental deviation in the core of the financial statements .

And the study concluded that the total governance rules concerning the rights of shareholders has occupied the first place with 71.55% of the total governance rules applicable and related companies public shareholding in Palestine, followed by disclosure and transparency by 70.45% and the General Authority 67.66%, then the Board of Directors 68.51%, and accounted for 68.94 % of companies apply corporate governance as a whole the rules, and that there is no impact statistically significant for the application of corporate governance rules as a whole, the return on assets ROA and ROE rights, and earnings per share EPS, the proportion of market value to book M / B, and the ratio of market value to yield P / E of public shareholding companies in Palestine. The study also showed that executive management is providing all the information and data on the company and deliver them to all members of the Board of Directors so that they can do to perform all their duties and knowledge of all the details related to the company, and the Board of Directors to review the executive management and follow-up over the application of the strategic plans and public policy generally accepted

procedures.

The study recommended the need to work to pay attention to the rules of corporate governance relating to the rights of shareholders, disclosure and transparency and the General Authority and the Board of Directors and the consequent adjust to the performance of companies, as well as recommended to be a member of the Board of Directors is eligible and has sufficient knowledge of the administrative matters of scientific and practical experience, and be familiar with the legislation related to the rights and duties of the Board of Directors, and emphasized the need to adhere to the application of the rules of governance with the public shareholding in Palestine companies, so as to ensure adjust the operational processes and the distribution of rights and duties within the company to gain access to a better relationship between the shareholders and the board of directors and staff and all of the related companies.

..... الإهداء

- إلى والدي العزيز صاحب الفضل الكبير ونبراس الطريق.
- إلى والدي العزيزة رحمها الله واسكنها فسيح جناته.
- إلى زوجتي الغالية والمربية الفاضلة.
- إلى اولادي وأخواني وأخواتي وأقربائي.
- إلى من هم اكرم منا جميعا شهداء فلسطين.
- إلى اساتذة كلية التجارة الكرام.
- إلى اخواني في مديرية الدفاع المدني وزملائي أعمالي الاخرى.
- إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث.

الباحث

حسن سعيد صهيون

.....الشكر والعرفان

- نشكر الله عز وجل على نعمة الاسلام وعلى ما وهبنا من عقل وألهمنا الصبر ومكننا من تخطى الصعاب وأشكر من ساعدني وشجعني على انجاز هذا العمل المتواضع.
- ونشكر أيضا الجامعة الاسلامية بغزة التي فتحت لنا مجال اكمال دراستنا بين أهلينا واصدقائنا واحبابنا.
- كما واشكر جميع الاساتذة الذين نورونا بمعارفهم وارشدونا بتوجيهاتهم واخص بالذكر الاستاذ الدكتور/ حمدي شحدة زعرب على مجهوده الكريم في اخراج هذه الدراسة.
- وكذلك نشكر جميع الزملاء الذين لم يبخلوا علينا بمعرفتهم وتوجيهاتهم .
- وشكرا لكل من حفزنا على العمل ولو بكلمة تشجيع.

الباحث

حسن سعيد صهيون

فهرس المحتويات

1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	1.1. مقدمة
3	1.2. مشكلة الدراسة
3	1.3. أهمية الدراسة
4	1.4. أهداف الدراسة
4	1.5. فرضيات الدراسة
5	1.6. متغيرات الدراسة
6	1.6.1 المتغير المستقل
6	1.6.2 المتغير التابع
6	1.7. الدراسات السابقة
6	1.7.1 الدراسات العربية
12	1.7.2 الدراسات الأجنبية
17	1.8. التعليق على الدراسات السابقة وأهم ما يميز الدراسة
19	الفصل الثاني: الحوكمة وعلاقتها بأداء الشركة
20	2.1. مقدمة
20	2.2. تعريف الحوكمة
21	2.3. نشأة و تطور الحوكمة
23	2.4. أهمية الحوكمة
25	2.5. مبادئ حوكمة الشركات
27	2.6. الحوكمة في فلسطين
29	2.7. مفهوم و أهداف تقييم أداء الشركات
30	2.7.1. تقييم الأداء بواسطة التحليل المالي
32	2.8. العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء
34	الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات
35	3.1. المقدمة

35	3.2. منهج الدراسة:
36	3.3. مجتمع الدراسة:
36	3.4. عينة الدراسة:
36	3.5. أداة الدراسة:
37	3.6. صدق الاستبانة:
45	3.7. ثبات الاستبانة:
46	3.8. الأساليب الإحصائية المستخدمة:
48	الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
49	4.1. المقدمة:
49	4.2. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة:
52	4.3. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق معلومات عن الشركة:
54	4.4. تحليل فقرات الاستبانة:
65	4.5. الإحصاء الوصفي لبعض متغيرات الدراسة:
66	4.6. اختبار الفرضيات:
66	4.6.1. اختبار الفرضية الأولى:
68	4.6.2. اختبار الفرضية الثانية:
70	4.6.3. اختبار الفرضية الثالثة:
71	4.6.4. اختبار الفرضية الرابعة:
73	4.6.5. اختبار الفرضية الخامسة:
76	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
77	5.1. نتائج الدراسة:
79	5.2. توصيات الدراسة:
80	5.3. قائمة المراجع:

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	التسلسل الزمني لتطور ونشأة الحوكمة، بالإضافة للجهة التي ساهمت في هذا التطور على المستوى العالمي.	2.1
38	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة " والدرجة الكلية للمجال.	3.1
41	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة " والدرجة الكلية للمجال.	3.2
42	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين " والدرجة الكلية للمجال.	3.3
43	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية " والدرجة الكلية للمجال.	3.4
44	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.	3.5
45	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة.	3.6
46	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.	3.7
49	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	4.1
50	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	4.2
50	توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي.	4.3
51	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.	4.4
52	توزيع عينة الدراسة حسب نشاط الشركة.	4.5
52	توزيع عينة الدراسة حسب عمر الشركة.	4.6

53	توزيع عينة الدراسة حسب عدد موظفي الشركة.	4.7
54	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة " .	4.8
59	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة " .	4.9
61	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين " .	4.10
62	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية.	4.11
65	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبيان.	4.12
65	الإحصاء الوصفي لبعض متغيرات الدراسة.	4.13
66	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.14
66	نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة الشركات في متغير العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.15
67	يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير العائد على الأصول (ROA).	4.16
68	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.17

68	نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة الشركات في متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.18
69	يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير العائد على حقوق الملكية (ROE).	4.19
70	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على السهم الواحد (EPS) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.20
71	نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة الشركات في متغير العائد على السهم الواحد (EPS) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.21
71	يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير العائد على السهم الواحد (EPS).	4.22
71	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على نسبة القيمة السوقية (M/B) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.23
72	نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة الشركات في متغير نسبة القيمة السوقية (M/B) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.24
73	يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير نسبة القيمة السوقية (M/B).	4.25

73	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.26
74	نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة الشركات في متغير نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.	4.27
75	يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E).	4.28

قائمة الأشكال

رقم الشكل	بيان الشكل	رقم الصفحة
1.1	رسم هيكل لمتغيرات الدراسة.	5
2.1	أهمية ومستويات الحوكمة.	25

قائمة الملاحق

رقم الملحق	بيان الملحق
1	نموذج الاستبانة.
2	تحليل النسب المالية الخاصة بالشركات
3	احصائيات وبيانات الحوكمة في فلسطين
4	أسماء محكمي الاستبيان.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة

1.2. مشكلة الدراسة

1.3. أهمية الدراسة

1.4. أهداف الدراسة

1.5. فرضيات الدراسة

1.6. متغيرات الدراسة

1.7. الدراسات السابقة

1.8. التعليق على الدراسات السابقة

1.1. مقدمة:

برز مصطلح الحوكمة للشركات في أواخر القرن الماضي بحيث أصبح محط أنظار الكثير من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المصالح الأخرى، لما له من أهمية كبيرة في إدارة الشركات الكبيرة ذات البعد الإقليمي والدولي، كما ارتبط مصطلح الحوكمة ارتباطا كبيرا بالأزمات المتلاحقة والتي عصفت في العديد من الدول، وتعرف الحوكمة بأنها "الطريقة التي تضمن توجيه فعال للأصول والعمليات لتحقيق أهداف الشركة التي وضعها المساهمون ومجلس الإدارة" (Sternberg,2004,p:33) .

ومن ناحية أخرى برزت أهمية حوكمة الشركات بعد الهزات المالية التي أصابت الشركات العالمية لاسيما الموجودة في القارات المتطورة أمريكا وأوروبا، من خلال قضايا الفساد المالي والإداري التي تم الكشف عنها والتي كانت مقدمة لانهايار العديد من الشركات العملاقة، حيث اتضح جليا للعيان العديد من المخالفات كان من أبرزها تضخم مرتبات ومكافئات مجلس الإدارة مع عدم اقتران هذه المكافئات بنتائج الأعمال، ناهيك عن ضعف الشفافية والإفصاح وصولا إلى حد التلاعب في البيانات المالية لكبرى الشركات العالمية من خلال مكاتب التدقيق وغيرها من أصحاب النفوذ والمستفيدين، الأمر الذي أدى لبداية الأزمة المالية العالمية (هيئة رأس المال، 2012: ص5).

ومن الجدير ذكره أن العديد من المؤسسات الدولية المعنية في إعطاء المؤشرات الاقتصادية التي تقيّم مدى الاستقرار المالي العالمي قد تناولت هذا الموضوع، وكان على رأس هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات (OECD,2004,p:3).

وتعتبر دولة فلسطين من الأماكن النامية التي تتأثر بالمتغيرات سواء كانت إقليمية أو دولية، وبالتالي فإن تطبيق مبادئ الحوكمة على شركات المساهمة العامة سيزيد من قابليتها للتطور والنمو أسوة بالشركات الكبيرة التي تعمل في نفس البيئة العالمية المجاورة لنا.

1.2. مشكلة الدراسة:

بناءً على ما سلف ذكره، فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على مدى تأثير قواعد الحوكمة على شركات المساهمة العامة في فلسطين، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟
- ما مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟
- ما مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على العائد على السهم الواحد (EPS) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟
- ما مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية (M/B) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟
- ما مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟

1.3. أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تتبع من الاعتبارات التالية:

- 1- تأثير التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة على أداء شركات المساهمة العامة في الفترة ما بين 2011 - 2013.
- 2- المقارنة بين التطبيق الفعلي لقواعد الحوكمة الواردة في التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح عن هذا القواعد كمؤشر لقياس مدى التطبيق.
- 3- تعتبر هذه الدراسة بمثابة تطبيق فعلى لقواعد الحوكمة، مما سيمكن هذه الشركات من مقارنة تطبيقها مع متوسط تطبيق القواعد للقطاع ككل.

4- أن طريقة القياس المتبعة تعتبر جديدة في قياس الحوكمة للشركات حيث ستعتمد على النسب المالية كمؤشرات بخلاف الطرق القديمة التي كانت تعتمد على (أعداد مجالس الإدارات - نسبة استقلال الأعضاء - الفصل بين الإدارة التنفيذية وعضوية مجلس الإدارة).

1.4. أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة للشركات وأدائها في ويمكن صياغة الأهداف لهذه الدراسة على النحو التالي:

- التعرف على اثر تطبيق الحوكمة في نسبة العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.

- التعرف على اثر تطبيق الحوكمة في نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.

- التعرف على اثر تطبيق الحوكمة في نسبة العائد على السهم الواحد (EPS) لشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين.

- التعرف على اثر تطبيق الحوكمة في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.

- التعرف على اثر تطبيق الحوكمة نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) لشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين.

1.5. فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين؟ "

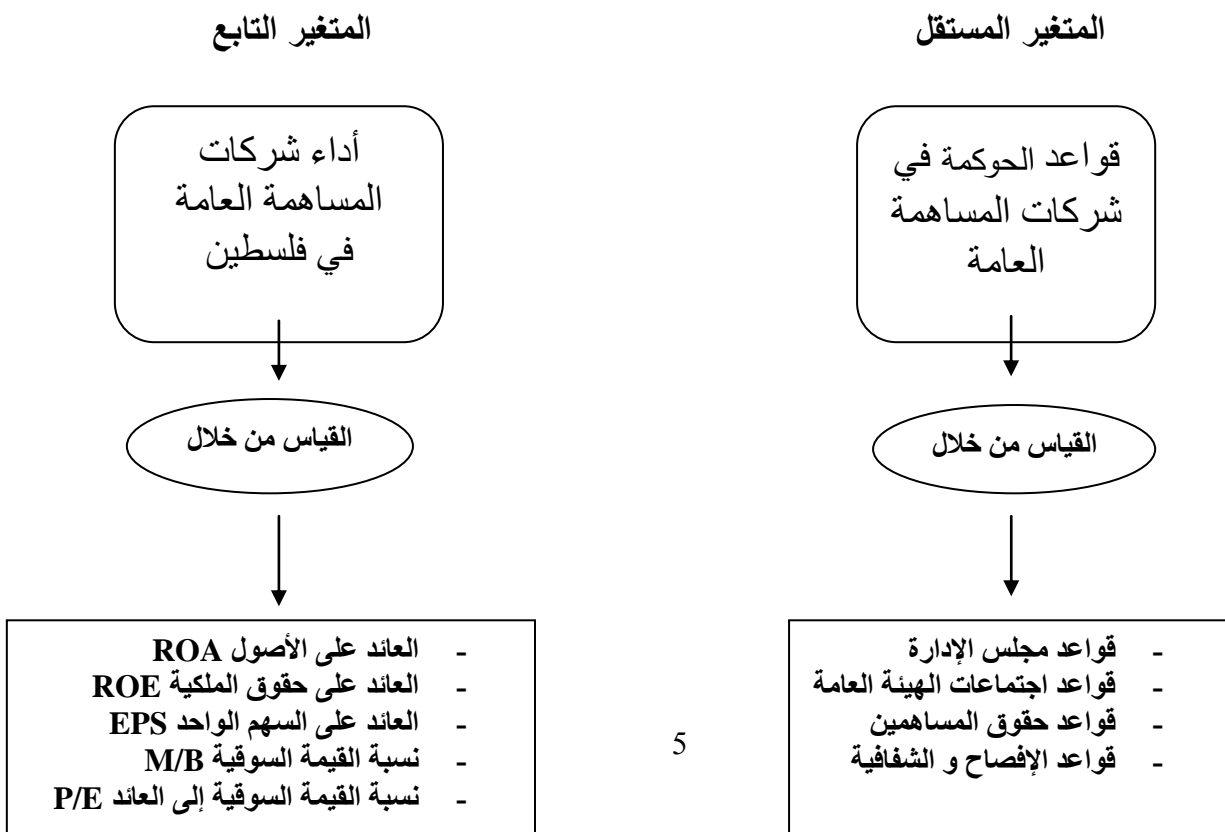
و التي سيتفرع منها الفرضيات التالية :

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على العائد على السهم الواحد (EPS) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على العائد على نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية (M/B) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) لشركات المساهمة العامة في فلسطين؟

1.6. متغيرات الدراسة:

حيث ان الدراسة اشتملت على 4 قواعد فقط وفقا لقواعد حوكمة الشركات الفلسطينية والصادرة عن اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات وحيث أن تتعلق بالموضوع قيد الدراسة

الشكل (1.1) رسم هيكلي لمتغيرات الدراسة



تفصيل متغيرات الدراسة:

1.6.1 المتغير المستقل : وهي القواعد المنظمة لحوكمة الشركات والتي تم إصدارها بواسطة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD بالنسخة المعدلة لعام 2004 وتم تأكيد العمل بها في فلسطين من خلال مدونة قواعد حاكمة الشركات الصادرة عن اللجنة الوطنية لحاكمية الشركات عام 2009م، وهي تتلخص بأربعة عناصر (القواعد المنظمة لعمل مجالس الإدارات، القواعد المنظمة لاجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، القواعد المنظمة لحقوق المساهمين، القواعد المنظمة لطريقة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية).

1.6.2 المتغير التابع : وهي عبارة عن أداء الشركات المساهمة التي سيتم قياسها من خلال النسب المالية (العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، العائد على السهم الواحد EPS، نسبة القيمة السوقية M/B، نسبة القيمة السوقية إلى العائد P/E) .

1.7 الدراسات السابقة:

1.7.1 الدراسات العربية:

1- دراسة (هيئة سوق راس المال، 2012) بعنوان: "الملاح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتحليل الخصائص الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التركيز على إدارة هذه الشركات من حيث تركيبة مجالس الإدارة، واللجان المنبثقة عنها، والإفصاح عن المنافع الممنوحة للإدارة التنفيذية، وأعضاء مجالس الإدارات، والحد الأدنى من الأسهم الواجب امتلاكه من قبل المساهم من أجل الترشح لمجلس الإدارة، والجمع ما بين المدير العام ورئاسة أو عضوية مجلس الإدارة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، إشغال عضوية مجالس إدارة أكثر من ثلاث شركات من قبل بعض أعضاء مجالس الإدارات (أربع شركات و في حالات أخرى خمس شركات)، واستمرار الجمع بين منصب مدير عام الشركة ورئاسة أو عضوية مجلس الإدارة لدى مجموعة

من الشركات المدرجة، ووجود بعض الشركات التي تمتع عن الإفصاح عن المنافع الممنوحة للإدارات التنفيذية وأعضاء مجالس الإدارة ولو بصورة إجمالية.

وأوصت الدراسة بتحديد الأولويات في معالجة مواطن الضعف والتركيز على مواطن القوة وإبرازها لتكون حافزا لإدارة الشركات المدرجة، وتعزيز الإفصاح والشفافية.

2- دراسة (المناصير، 2013) بعنوان: "اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات وأدائها في قطاع الخدمات، و قارنت هذه الدراسة بين التطبيق الفعلي لقواعد حوكمة الشركات المفصح عنها في التقارير السنوية وبين متطلبات الإفصاح عن هذه القواعد كمؤشر لقياس مدى التطبيق.

وخلصت الدراسة أن مجموعة القواعد المتعلقة بالإفصاح و الشفافية قد احتلت المركز الأول بين مجموعة قواعد حوكمة الشركات الأردنية من حيث الالتزام بمتوسط حسابي (0.95)، تلاها مجموعة القواعد المتعلقة بحقوق المساهمين بمتوسط حسابي (0.90) ثم جاءت مجموعة القواعد المتعلقة بمجلس الإدارة بالمرتبة الثالثة بمتوسط (0.83) بينما جاءت مجموعة القواعد المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (0.75)، وأن ما نسبته 85% من شركات المساهمة العامة تطبق قواعد حوكمة الشركات.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين لما لها من اثر على العائد على الأصول والعائد على السهم الواحد، وضرورة العمل على استخدام المواقع الالكترونية للإفصاح وذلك لتعزيز دور الشفافية وتوفير البيانات، وضرورة الالتزام بقواعد الحوكمة المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافئات لضمان تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وأن ترتيب المكافئات يدعم الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، وأوصت كذلك بالعمل على تشكيل لجنة في داخل كل شركة تختص بقياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة وضمان سير العملية بنجاح.

3- دراسة (الشيخ، 2012) بعنوان: "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسها على سعر السهم".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من جودة للمعلومات المحاسبية وتوضيح انعكاسها على سعر السهم، وقياس مدي الإدراك لتلك الأهمية وتحديد مدي تطبيق الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لحوكمة الشركات والمعوقات التي تحد من تطبيقها، والتعرف على تأثير تطبيق الحوكمة على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج وأهمها أنه يوجد أساس لقواعد الحوكمة لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين، إلا أن الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق، الأمر الذي يتطلب إجراءات أكثر إلزاماً للشركات المدرجة بضرورة تطبيق الحوكمة واختبار ذلك كشرط من شروط الإدراج في البورصة، وخلصت أيضاً إلى أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تحقق الحد الأدنى من جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، مما يعكس مدي إدراك تلك الشركات لتأثير جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم.

وقد احتل مبدأ الإفصاح والشفافية المركز الأول من حيث الترتيب بالتأثير على سعر السهم، بما يقلله من أثر عامل الشائعات على سعر السهم، تلاه مبدأ حماية حقوق المساهمين، ثم مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين، ثم مبدأ تحمل مجلس الإدارة لمسئوليته، ثم مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة، وكان مبدأ إعطاء أصحاب المصالح دورهم آخر المبادئ تأثيراً على سعر السهم.

وأوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع، والمحافظة على مستوى كاف من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح، وضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالعمل على رفع مستوى الحوكمة للحد من أثر عامل الإشاعة على سعر الأسهم في البورصة، والتي قد تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار، وتعزيز العوامل الايجابية التي تؤثر على سعر السهم بالإيجاب إذ أن تطبيق الحوكمة ينمي الأرباح المحققة للشركة، وبالتالي يدعم الموقف المالي للشركة، مما يعطي توقعات إيجابية للمستثمرين.

4-دراسة (الاسطل، 2010) بعنوان: "دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)".

وقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادره الأولية والثانوية، حيث تم تجميع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيع الاستبانة علي مجتمع الدراسة المكون من المدير العام والمدير المالي ومدقق الحسابات ورئيس قسم الحسابات والمحاسب في الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية البالغ عددهم 55 وقد تم الحصول علي 50 استبانة بنسبة استرداد 90% وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss ، وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج كان أهمها: أن هناك اثر للتحديد الدقيق لتكلفة المنتجات علي تفعيل وزيادة ودعم القدرة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وأن هناك اثر لتطبيق آليات محاسبة المسؤولية علي تفعيل وزيادة القدرة التنافسية في سوق فلسطين للأوراق المالية، وأن هناك اثر لتطبيق نظام إدارة الجودة الكاملة علي تفعيل وزيادة ودعم القدرة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تضمين اجراءات الحوكمة في النظام الإداري الخاص بالشركات الصناعية، وضرورة توجيه الاهتمام بدرجة اكبر لبيانات التكاليف وتحليلها لأنها تمثل المدخل الرئيسي للوصول إلي المركز التنافسي الفعال في ظروف المنافسة الصعبة، وأوصت أيضا بضرورة إدخال مفهوم الحوكمة في خطط المناهج الدراسية بأقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية وضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسات السليمة لها.

5- دراسة (نسمان، 2009) بعنوان: "دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الفلسطينية) " .

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، مع عرض سريع لمفهوم حوكمة المصارف وبيان أهميتها ومبادئها، وقد تم التطرق إلي دور المراجعة الداخلية في تطوير الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة في ضوء المهام والمسؤوليات المتعلقة بها.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج كان من أهمها أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية علي حوكمة المصارف، وأن تطوير معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل فعال في تحسين الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف، ولضمان

تنفيذ أعمال الحوكمة يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشتمل علي وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر إلي جانب وظيفة مراقبة الامتثال لقواعد الحوكمة .

وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدي كافة المراجعين الداخليين، من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة، والعمل علي متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لمعايير المراجعة الداخلية، وضرورة بذل العناية الكاملة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في مجال التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها والعمل علي نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدي كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس دور وأهمية الحوكمة والالتزام بقواعدها ومبادئها في المصارف العامة بفلسطين .

6- دراسة (ابو حمام، 2009) بعنوان: "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية) " .

وتناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، حيث تم التطرق إلي مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثيرها علي جودة التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كما ان تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين واستمرارية الشركات نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفير المقومات الأزمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال تنظيم أدارى ومهني متكامل بحيث يقوم علي أسس سليمة من مجلس إدارة ومدراء تنفيذيين .

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية الأزمة، والعمل علي متابعة وتحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكلة لهذا الغرض بمتابعة تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها والعمل علي نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة

وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

7- دراسة (العازيزة، 2009) بعنوان: "مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين" .

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي مدى تطبيق المصارف الفلسطينية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي جاءت انسجاما عن ما صدر عن لجنة بازل حول حوكمة المصارف، كما تهدف إلي الوقوف علي مدى اهتمام القائمين علي إدارة تلك المصارف بتطبيق معايير الحوكمة انطلاقا من إدراكهم للمزايا التي تتحقق نتيجة لتطبيقها والامتثال لها . وقد خلصت الدراسة إلي التزام المصارف الفلسطينية بمعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد وإن اختلفت في أولوية الالتزام للبنود المدرجة ضمن كل محور من محاور المعايير، وهذا أمر طبيعي، فهناك متطلبات إلزامية وأخرى إرشادية إضافية للحوكمة تهدف الوصول إلي أفضل الممارسات، كما خلصت الدراسة إلي أن هناك اهتمام من قبل القائمين علي إدارة تلك المصارف بتطبيق معايير الحوكمة نتيجة لإدراكهم للمزايا التي تتحقق حال تطبيقها، وأنه لا توجد فروق في آراء أفراد العينة حول مدى تطبيق المصارف الفلسطينية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد .

وقد أوصي الباحث في نهاية هذه الدراسة الإسراع في إصدار دليل حوكمة الشركات من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة، بالإضافة إلي نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها، وإلزام المصارف بتضمين تقريرها السنوي ملحقا منفصلا يستعرض وضع الحوكمة في المصرف، وأخيرا جعل المعايير الأخلاقية والسلوكية في مرتبة أعلى في الاهتمام كونها الأساس في العنصر البشري.

8- دراسة (حبوش، 2007) بعنوان: "مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات (دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين ومدراء شركات المساهمة العامة) " .

وهدفتم هذه الدراسة إلي توضيح مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة اعتمادا علي الدراسة النظرية والدراسات السابقة الأخرى وهي مكونة من أربعة أجزاء، وقد تم توزيعها علي مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين ومدراء الشركات المساهمة العامة وبلغ عددها 137 استبانة وبلغت الردود

81 استبانة أي أن نسبة الإرجاع قدرها 60% وقد خلصت الدراسة إلي نتائج من أهمها: أن التزام الشركات المساهمة العامة بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات يعتبر بمستوي متوسط ويتفاوت مستوي الالتزام من مبدأ إلي آخر ولا توجد في فلسطين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية بالرغم من تواجد لجان قواعد الحوكمة في أمريكا والدول الأوروبية منذ فترة طويلة، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها أنه يجب الإسراع في إصدار إرشادات عن طريق الجمعيات المهنية حول تكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة، ومنع التعامل في أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية إذا لم تقم بتكوين لجان مراجعة الحوكمة بها، ويجب على الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين مراعاة الاختيار المناسب للمراجعين الداخليين والخارجيين، بحيث يكون لديهم الإلمام الكافي بأنشطة تلك الشركات والمخاطر التي تواجهها والقوانين التي تطبق عليها ونظام الرقابة المطبق بها وأساليب وإجراءات المراجعة، وذلك حتى يمكنهم من ممارسة واجباتهم بكفاءة عالية وللمساهمة في تحسين جودة التقارير المالية .

1.7.2. الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Flodberg, 2013) بعنوان:

"The relationship between corporate governance and performance in the Nordic countries"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها على مستوى دول شمال أوروبا، وتم ذلك من خلال إجراء التحليل المالي للعينة المكونة من 190 شركة أخذت الحوكمة كمتغير مستقل و مقارنتها بنسبة صافي الأصول و حجم النمو و المخاطر الغير عادية، وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين حوكمة الشركات وأدائها على المستوى الربحي من خلال ازدياد العائد التي تحققت تلك الشركات المطبقة لقواعد الحوكمة على مدى السنوات التي تم عمل العينة فيها، وأظهرت أيضا كيفية النمو في أرباح الشركات التي طبقت مستويات من الحوكمة، حيث كانت الزيادة مضطربة من سنة لأخرى، ومن خلال التحليل المالي لأرقام

المراكز المالية لهذه الشركات اتضح للباحث أنه بقدر ما تطبق الشركات قواعد الحوكمة بقدر ما يحقق هذا التطبيق مستويات متميزة لعوائد حملة الأسهم.

وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من التأثير المختلف لحوكمة الشركات من شركة لأخرى حسب النتائج الإحصائية إلا أنه في المجمل فإنها تؤثر على الأداء بالنواحي الايجابية، والتي من شأنها أن تزيد من سعر السهم في السوق المالي الحر مع ثبات تأثير العوامل الأخرى.

2-دراسة (Benea, 2012) بعنوان:

"Continuity and change in banking corporate governance".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق قواعد الحوكمة في بعض الشركات التي تم إجراء الفحص عليها في المملكة المتحدة، وهل يرتبط تطبيق حوكمة الشركات بالاستمرارية و قدرتها على المنافسة والتغيير حسب مقتضيات سوق العمل، وقد أجريت الدراسة على قطاع واسع من الشركات وكانت النتائج ايجابية حيث أوضحت أن 0.85 من الشركات الموجودة ضمن عينة البحث تلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة على مجالس إدارتها، وأن الدولة تخصص جهة سيادية تابعة للحكومة لمراقبة مدى تطبيق هذه الشركات لقواعد الحوكمة، غير أن مجالس الإدارات المختلفة قد اكتسبت المزيد من الوعي والإدراك بأن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات سيزيد من فرص النمو في الشركة، لما له من مردود ايجابي في استمالة المستثمرين للاستثمار في أسهم تلك الشركات، وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج كان من أهمها أنه يوجد علاقة كبيرة بيد تطبيق قواعد الحوكمة على الشركات واستمرارها بالمنافسة الفعالة في سوق العمل، وبينت أيضا أنه يجب على جميع الجهات العاملة في الدولة الالتزام بالقوانين والمسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية تجاه الغير في ظل بيئة تنافسية مليئة بالمستفيدين من البيانات المالية.

3-دراسة (Alhaddad, 2012) بعنوان:

"The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Corporation".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة على ما إذا كان هناك تأثير لموضوع الحوكمة على تقييم سعر السهم من حيث الارتفاع أو الانخفاض وانعكاس ذلك على مستوى أداء الشركة. واقتُرحت الدراسة توفير مؤشرات هامة لبيان العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها والتي يمكن استخدامها من قبل الشركات الصناعية الأردنية من أجل حل المشكلات، أما مجتمع الدراسة فيتكون من (96) شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان (ASE). وقد تم اختيار (44) الشركات عشوائياً لاستخدامها في الدراسة.

ونتج عن الدراسة أن هناك علاقة مباشرة لكل من ربحية السهم (EPS) والعائد على الأصول (ROA) مع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، وتبين أيضاً أنه كلما كانت الدولة حازمة في مراقبة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مجالس الإدارة من خلال الالتزام بالقوانين المعمول بها وبذلك يرتفع الأداء والنمو في هذه الشركات، وتبين أيضاً للباحث وجود علاقة إيجابية مباشرة بين كل من السيولة والأرباح للسهم الواحد، وحجم الشركة مع تطبيق حوكمة الشركات، وأخيراً وجدت الدراسة وجود علاقة إيجابية مباشرة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات.

4- دراسة (Hoorn, 2011) بعنوان:

" Mergers & acquisitions firm performance and corporate governance" .

هدفت هذه الدراسة لقياس العلاقة بين التأثير الذي تتركه عمليات الاندماج بين الشركات المساهمة وإعادة توزيع الملكيات على القواعد الفعلية لحوكمة الشركات ومدى الالتزام بها في ولاية هيسن الأمريكية، إذا ما تم بيع النصيب الأكبر من الأسهم لمستثمر أجنبي نو جنسية مختلة عن جنسية الشركة صاحبة الأسهم ، وأيضاً تأثير مجلس الإدارة الجديد من حيث الالتزام بالقواعد العامة للحوكمة في الدولة المستضيفة حيث ناقشت هذه الدراسة العناصر السابقة من خلال الإجابة على السؤال التالي : هل من الممكن أن تؤثر عمليات الاندماج على قواعد الحوكمة إذا كانت عملية الاندماج قد تمت في بلدان مختلفة؟ .

ونتج عن الدراسة أنه لا يوجد علاقة بين الالتزام بقواعد الحوكمة وتأثير عملية الاندماج لأن جميع الشركات التي تدخل في عمليات الاندماج من خلال تملك الحصة الكبيرة من الأسهم والسيطرة على مجلس الإدارة، وبالتالي فإن الشركة لا يتغير مكان نشأتها وأما المتغير فقط هم الملاك وبالتالي تبقى ضمن إطار الدولة المستضيفة لها وتلتزم بالقواعد المهنية والأسس

والقوانين المعمول بها في الدولة الحاضنة لتلك الشركات والتي من ضمنها قواعد حوكمة الشركات.

5- دراسة (li Xiang, 2010) بعنوان:

"Corporate Governace, Firm Performance, And Executive Compensation: Evidence From China".

حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها في الشركات العاملة في الصين والمدرجة على سوق الاستثمار، وأوضحت أن هناك نموذجين من الشركات الأولى تأخذ الجانب الانجلو أمريكي في الإدارة والذي يركز على التفرد بإصدار القرارات دون إعطاء تفويض للإدارة التنفيذية عند مستويات معينة من صناعة القرار، والثانية تأخذ الجانب الألماني الذي يعتبر أكثر مرونة من الجانب الانجلو امريكي من حيث كيفية صناعة القرار وإعطاء الإدارة التنفيذية الفرصة في صياغة القرار ومناقشته قبل إصداره من مجلس الإدارة، وعند تطبيق الدراسة على الجانب الانجلو امريكي من الشركات تبين أنه يوجد مغالاة في التحكم من مجلس الإدارة على السلطة التنفيذية مما يغلب عليها جانب السيطرة على حساب جودة الأداء، وحب التفرد والبعد عن جانب تفويض الصلاحيات مما أدى لزيادة الاعتماد على السلم الإداري في بعض الأحيان بسبب الالتزام بالجوانب الروتينية في تطبيق القرارات، و بينما اختلفت العينة الألمانية عنها حيث تبين أن الشركات تركز في جودة الأداء على حساب العمل الإداري بشكل عام لأن احد أهم قواعد نجاح المستوى الألماني في الإدارة هي اقتناص الفرص في العمل من خلال تعيين مدراء تنفيذيين أذكاء، ويتم تفويضهم بحدود معينة في إدارة الشركة مما يحدث العديد من المزايا للإدارة التنفيذية.

6- دراسة (Aranha, 2006) بعنوان:

"Corporate Governance and Strategic Leadership in Family Based Multinational, Entrepreneurial Firms of Indi".

تناولت هذه الدراسة سيناريو حوكمة الشركات و استراتيجية القيادة في العالم الهندي فيما يتعلق بالشركات العائلية القائمة، ولتحقيق النتائج المرجوة فقد شرعت المنهجية النوعية على

الاستفادة من وجود حالة مفصلة لاثنتين من الشركات العائلية القائمة على سمعته الطيبة داخل مجموعاتهم - ريلينس للصناعات المحدودة وشركة تاتا موتورز المحدودة. وقام الباحث بإجراء العديد من المقابلات وتعبئة العديد من الاستبيانات، مما مكن الباحث إلى التبصر في المسألة والتعرف على ما إذا كانت الهند تهتم بمعايير صارمة لحوكمة الشركات فيما يتعلق بحوكمة أن الشركات العائلية القائمة، ونتج عن هذه الدراسة أن حوكمة الشركات لا يزال في مراحلها الأولى في الهند ويتطور. ومع ذلك ، فإن الهند تسعى لتجسيد مكانة في الساحة العالمية في مجال حوكمة الشركات.

و نتج أيضا عن هذه الدراسة أن حوكمة الشركات لا تزال تتوسع استراتيجيا ، و تبذل دفعة واقعية نحو تحقيق النجاح في هذا الصدد، داخل العالم الهندي للشركات وخاصة الشركات العائلية. وقدم الباحث هذه الأطروحة لتكون بمثابة أساس للباحثين الآخرين لعمل المزيد من الأبحاث في هذا المجال الواسع من ادارة الشركات.

1.8. التعليق على الدراسات السابقة وأهم ما يميز الدراسة :

أنه بالرغم من أهمية الدراسات السابقة، فقد تشابه جزء منها بهذه الدراسة مع اختلاف بيئة العينة واختلف الجزء الاخر ويمكن تصنيف جزء من أوجه التشابه والاختلاف على النحو التالي:

- أوجه التشابه:

- أن هذه الدراسة ركزت على المفاهيم المتعلقة بمصطلح الحوكمة وتعريفه وأهميته وكيفية تحقيقه داخل الشركة وكيفية قياسه وأثر تطبيقه، وذلك حتى نضع القارئ في الاطار العام للدراسة وتعريفه بأهم المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة.
- إن هذه الدراسة ركزت على قياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة على أداء الشركة، وحيث أن أداء الشركة يعتبر المؤشر العام الذي يندرج تحته العديد من المتغيرات أهمها (التقارير المالية، التقارير الادارية) ... وغيرها من مؤشرات الاداء.
- إن هذه الدراسة اتفقت مع نتائج دراسة المناصير في الاردن من حيث النتائج، حيث كان من اهم النتائج التي توصل لها الباحث أنه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق

قواعد حوكمة الشركات و أدائها بطريقة نسب التحليل المالي، وذلك على مستوى عينة من شركات المساهمة العامة الخدمائية.

- اوجه الاختلاف وأهم ما يميز الدراسة:

- إن هذه الدراسة ركزت على جوانب التحليل المالي بالإضافة إلى استخدام الاستبانة لجمع البيانات، في حين أن الدراسات السابقة - مع أهميتها - ركزت على الاستبانة والمقابلات الشخصية كوسيلة لجمع البيانات.
- إن هذه الدراسة ركزت على قياس مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على أداء شركات المساهمة العامة من خلال تحليل النسب المالية، في حين أن الدراسات السابقة ركزت على قياس العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على جودة التقارير المالية ومستويات الإفصاح بها.
- إن هذه الدراسة ركزت على قياس مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على أداء شركات المساهمة العامة من خلال تحليل النسب المالية للشركات الفلسطينية، في حين أن بعض الدراسات السابقة تناولت بيئة شركات المساهمة العامة العاملة في الاردن وغيرها من الدول الاجنبية.

الفصل الثاني: الحوكمة وعلاقتها بأداء الشركة

2.1. مقدمة.

2.2. تعريف الحوكمة.

2.3. نشأة وتطور الحوكمة.

2.4. أهمية الحوكمة.

2.5. مبادئ حوكمة الشركات.

2.6. الحوكمة في فلسطين.

2.7. مفهوم وأهداف تقييم أداء الشركات.

2.8. العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء.

2.1. مقدمة:

لقد بات الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا على المستوى الاستثماري، فتمت الشركات وأصبحت المكون الأساسي لاقتصاديات الدول العظمى المبنية أساسا على الاستثمار في شتى المجالات الحيوية كالخدمات والطاقة والصناعة وغيرها، حيث تعتبر شركات المساهمة العامة صاحبة اليد العليا في بناء الاقتصاد القوي على الصعيد الصناعي والتجاري والخدمي، وهذه الشركات تركز في عملها على نظرية الوكالة التي تربط بين المستثمرين والشركات من خلال تفويض الصلاحيات لمجالس الإدارات المختلفة، فالشركات لن تحقق أهدافها في النمو والنهوض إلا إذا تأكد المستثمرون من أنهم يوجهون أموالهم إلى المكان المناسب والنشاط الأمثل الذي يحقق لهم أفضل عائد ممكن، ولهذا تأتي دور الحوكمة كداعم أساسي لنظرية الوكالة التي هي بالأساس لتنظيم العلاقة بين المستثمرين والإدارة (موسى، 2010، ص949).

ويعبر مفهوم الحوكمة بشكل عام عن مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تم من خلالها توجيه الشركات والتحكم فيها، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة تحديد وتوزيع المسؤوليات على مختلف الأطراف في المؤسسة من مجلس إدارة ومدراء تنفيذيين ومساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، إضافة إلى انه يعمل على بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في تلك الشركة (غادر، 2012، ص2).

أما عن الحوكمة في المنظور الإسلامي فتظهر من خلال الطريق الذي يرسمه الدين لسلوك القائد الإداري ونشاط المؤسسة والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقتهم بعضهم البعض أو علاقتهم بالمجتمع المحيط وذلك قد تمثل في قوله تعالى { قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين} ، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار شامل ومتكامل (بورقبة، 2009، ص12).

ولقد أصبحت الحوكمة من أهم الموضوعات التي تداولها المؤسسات الدولية اهتماما، بل أنها تعد من الموضوعات الملحة على جدول أعمالها، وهذا يبرره دليل حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة الصادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة بتقريره عن الأحداث التي وقعت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين جعلت من قضية حوكمة الشركات واحدة من القضايا الملحة على جدول أعمال المنظمات الدولية، فبعد قضية بنك الائتمان والتجارة الدولي BCCI، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة وحالات الفشل المؤسسي في روسيا وآسيا والولايات المتحدة، طفت على السطح حوكمة الشركات، ليست فقط في المجتمع الدولي

للأعمال أو في نطاق المؤسسات الدولية وإنما في الدول النامية والاقتصاديات المتحولة والأسواق الناشئة وذلك خوفا من السقوط المدوي لهذه العناصر، فمن السابق يتضح جليا أن انعدام الحوكمة يمكن مجلس الإدارة والموظفين في الشركة من السيطرة على أموالها وإهدار حقوق المساهمين والدائنين وأصحاب المصالح فيها، فحوكمة الشركات تساعد على تقليل أو التخلص من هذه المخاطر للحدود الدنيا، لما توفره من مقدره للشركات على التنافس والتواجد في الأسواق الدولية، وبالتالي الاستفادة مما تفتحه العولمة من أسواق جديدة وجذب رؤوس الأموال الكافية التي تجنب الشركة الأزمات، ففي اقتصاد العالم الحالي تصبح الشركات بل الدول التي تضعف فيها الحوكمة أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية.

(www.cipe.org/ert/e31-1,p3).

2.2. تعريف الحوكمة:

تنوعت التعريفات لمعنى الحوكمة وذلك حسب رؤية وتوجهات الجهة التي أصدرت هذا التعريف، وكيفية إسقاطه على ارض الواقع للمؤسسة التي تتبع لها، ويعتبر البحث الذي تم تبنيه في لجنة كدبري من أوائل الجهات التي أعطت تعريفا لموضوع الحوكمة والتي حددته بأنه "النظام التي تُدار وتُراقب به الشركات، ويكون مجلس الإدارة مسئول عن حوكمة الشركة، ويكون دور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمدققين والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه، وأن مسؤولية المجلس هي وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، ومراقبة إدارة العمل ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة توليهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الهيئة العامة" (Cadbury,1992,p.14).

وعُرفت أيضا بأنها "آلية التعامل مع الأطراف، والتي يضمن بموجبها المستثمرون الحصول على عائد مناسب على استثماراتهم، والتي تبين علاقة الشركة المساهمة بجميع الأطراف" (Shleifer&vishny,1997,p.737).

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development) بأنها" النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يقوم بوصف وتوزيع الواجبات والالتزامات بين مختلف أطراف الشركة، وهم مجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من المستفيدين، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات من

مجلس الإدارة و كيفية تنفيذها في الإدارة التنفيذية، ويحدد الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها (OECD,2004,p.11).

وكذلك عُرِفَتْ بأنها "نظام من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها التوجيه والتحكم في المنظمة، حيث أنها تعمل على الجمع بين جميع أنواع المستفيدين وأصحاب المصالح بما في ذلك العملاء والاداريين والموردين وغيرهم" (بيت التمويل الكويتي،2010،ص4).

ويرى الباحث من مجمل التعريفات السابقة يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من الضوابط والالتزامات التي يتم وضعها لتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح المتعددة من مجلس إدارة ومساهمين وإدارة تنفيذية، وذلك لضمان المحافظة على أصول الشركة بكل أمانة وشفافية". ويتضح من مجموعة التعريفات السابقة أنه لا بد من توافر مجموعة من العناصر الأساسية في تعريف الحوكمة ألا وهي :

- الأنظمة والقوانين التي تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح داخل الشركة .
- إن مراقبة الأداء في الشركة يصب في النهاية لصالح المساهمين ومجلس الإدارة الذي هو جزء لا يتجزأ منه.
- التزام الإدارة التنفيذية بما عليها حسب النظام ومراقبة مجلس الإدارة لهذه المهمة.
- أن الجميع مستفيد من ضبط الأداء داخل الشركة من خلال الالتزام بالقواعد الأساسية للحوكمة.

2.3.نشأة و تطور الحوكمة:

مرت الحوكمة بالعديد من المراحل وتطورت على مستوى كبير وذلك للحاجة الماسة التي تفرض هذا التطور، حيث كانت البداية غير المباشرة بتنبؤات آدم سميث التي عبر عنها بكتابه ثروة الأمم، حيث تحدث فيه "إنه من غير المتوقع من مديري الشركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات كما أنه من يدر هذه الشركات هم أنفسهم أصحابها، وذلك لأن المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم وليس أموالهم الشخصية، ومن المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات وفي مراجعة الحسابات والفساد المالي، وذلك بتواطؤ بين مكاتب المحاسبة والإدارة التنفيذية لإخفاء التلاعب في الحسابات" (smith,2005,p:173) .

وتناولت العديد من الدراسات والمطبوعات هذا الموضوع حيث تم الحديث عن نظرية فصل الملكية عن الإدارة، وتم توضيح المشاكل الرئيسية التي تنجم عن تطبيق نظرية الفصل بينوظيفتين والتي يمكن حدوثها بين مديري ومالكي الشركة (Steger and wolfgang,2008,p:5).

واستمر بعد ذلك التعديل والتطوير على مفاهيم الحوكمة إلى أن وصل إلى إقرار قانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، حيث قامت هذه المنظمة بنقل مفهوم الحوكمة من قواعد وإجراءات نظرية غير مطبقة في الشركات إلى إجراءات عملية يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة (OECD,2004,p:6).

و الجدول رقم (2.1)، يوضح التسلسل الزمني لتطور و نشأة الحوكمة، بالإضافة للجهة التي ساهمت في هذا التطور على المستوى العالمي:

الإصدار	الجهة	العام
صدور القواعد البريطانية لحوكمة الشركات بتقرير Sir Adrain Cadbury في عام 1992 حيث ألزم الشركات بالإفصاح عن الالتزامات بقواعد الحوكمة مع تقديم تفسير عن ما لم يتم الالتزام به (Cadbury ,1992.p:16)	Cadbury	1992
صدور تقرير لجنة Greenbury الذي ركز على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، والذي أوصى بالإفصاح الكامل عن المدفوعات للإدارة من رواتب و مكافئات (Greenbury,1995,p:7)	Greenbury	1995
صدور تقرير Hample الذي اهتم بموضوع حوكمة الشركات و جاء ليعيد النظر في نظام حوكمة الشركات في المملكة المتحدة من خلال شمول القانونين السابقين Cadbury & Greenbury في هذا التقرير (Hample,1998,p:5).	Hample	1998
صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD لحوكمة الشركات عام 1999 والتي أصبحت حجر الأساس	OECD	1999

ومعيارا دوليا لواقعي السياسات والمستثمرين والشركات وأصحاب المصالح مع الشركات في جميع أنحاء العالم (OECD,2004,p:3)		
استجابة للالتزامات التي حدثت في العديد من الشركات الأمريكية صدر قانون Sarbanes-Oxley Act بعد إقراره من الكونجرس الأمريكي كتشريع وتم فيه تحديد متطلبات جديدة لمهنة التدقيق بإضافة تطبيق حوكمة الشركات كأحد معايير جودة التقارير المالية (Zhang,2007,p:3)	Sarbanes-Oxley Act	2002
إصدار نسخة 2004 من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات، واشتملت على مراجعة النسخة السابقة لمراعاة التطورات الأخيرة والخبرات في دول المنظمة وخارجها(OECD,2004,p:3).	OECD	2004
إصدار نسخة 2008 من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات، وتضمنت القواعد السابقة مدموجا بها الخبرات العملية المشتركة التي تدعو جميع الأطراف للاطلاع بمسئولياتهم (OECD,2008,p:11).	OECD	2008

المصدر: (المناصير، 2013، ص:25)

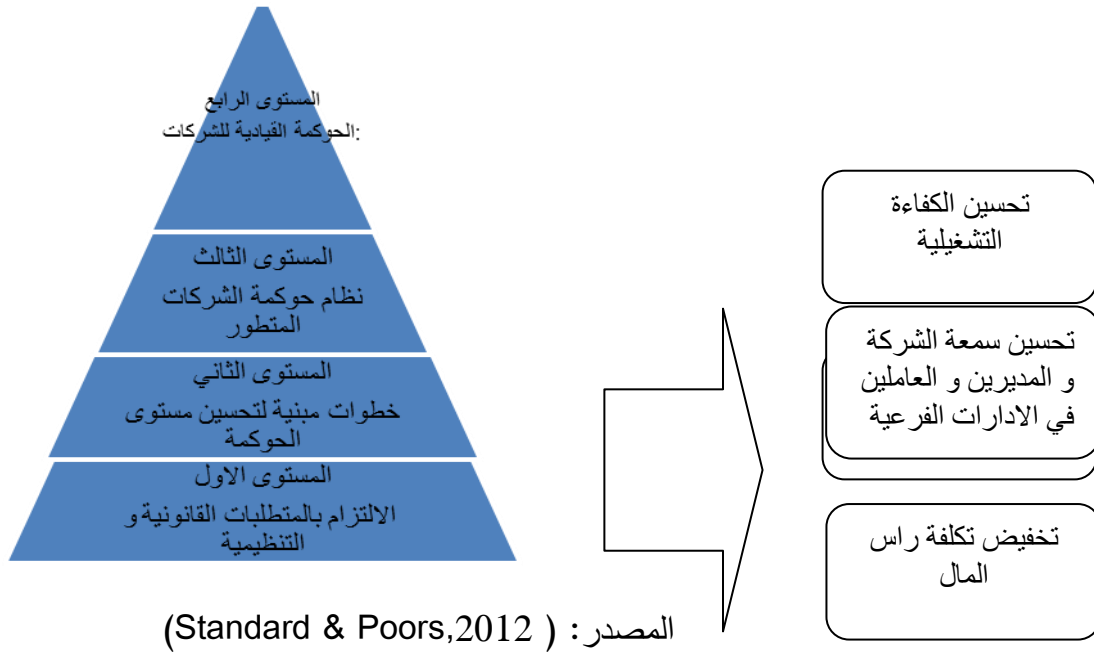
2.4. أهمية الحوكمة:

تتسم حوكمة الشركات بأهمية بالغة على كل المستويات، فهي عنصرا رئيسا في تكوين الشركات بكافة أشكالها، لما لدور الحوكمة البارز في الشركات من تعزيز الاستثمار وتوفير فوائد متعددة للشركات ومساهمتها من خلال تحسين فرص الحصول على رأس المال ودخول اسواق عالمية جديدة وتقليل المخاطر من خلال تنويع الأصول والعمل على ادارة المخاطر وحل الأزمات، وتوفر الحوكمة الحافز لمجلس الإدارة لتحقيق أهدافه التي تصب في مصلحة الشركة، وتجعل المساهمين أكثر اطمئنانا على استثماراتهم من خلال تعريف المساهمين بشكل موسع عن القرارات المتخذة والمتعلقة بالمسائل الجوهرية (Davidson & Singh,2003,p:67) .

ويعتبر ترسيخ مفاهيم قواعد الحوكمة أحد أهم العوامل الرئيسية للنجاح و النمو داخل الشركة ، فهذا تم تأييده من خلال العلاقة التالية: " إن تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية يزيد من فاعلية بعض العوامل المؤثرة على سعر السهم بالإيجاب، فتطبيق الحوكمة ينمي الأرباح المحققة للشركة وبالتالي يدعم الموقف المالي للشركة، مما يعطي توقعات ايجابية للمستثمرين والمحللين حول مستقبل الشركة" (الشيخ،2012،ص:94).

الشكل رقم (2.1) أهمية الحوكمة من خلال الفوائد التي تحققها بالتناسب مع مستوياتها المختلفة، إذ إن التطبيق الجيد والفعال للمتطلبات القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات يساهم في بناء وتحسين سمعة الشركة نحو الأفضل، لان الشركة تحترم حقوق مساهميها والتزاماتها للغير وتضمن الشفافية والمصداقية في بياناتها المالية، ونتيجة لذلك ستنمتع الشركة بثقة عالية من الجمهور بخدماتها ومنتجاتها مما سينعكس على زيادة المبيعات والخدمات وبالتالي النمو في الأرباح التشغيلية وزيادة في العائد على الأسهم.

الشكل (2.1) أهمية ومستويات الحوكمة



ويرى الباحث أن أهمية حوكمة الشركات تتمثل بالنقاط التالية:

1- زيادة القدرات التنافسية للشركات وزيادة قيمتها.

- 2- تفعيل الرقابة على أداء الشركات وتدعيم المساءلة فيها.
- 3- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للشركات.
- 4- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز درجة الثقة بها.
- 5- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- 6- تعظيم الأرباح ورفع قيمة الأسهم.
- 7- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال مما سيؤدي إلى رواج الأسهم.
- 8- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- 9- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد ومراعاة أصحاب المصالح المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

2.5 مبادئ حوكمة الشركات:

تعتبر مبادئ حوكمة الشركات العمود الفقري لموضوع الحوكمة بشكل عام، فيظهر هذا جليا من خلال الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع على مستوى المؤسسات والتنظيمات ذات الصلة ومن أهم هذه المنظمات :

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- بورصة الأوراق المالية بنيويورك.
- بنك التسويات الدولي (BIS).
- المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO).

وإن من الملاحظ تعدد هذه المنظمات وبالتالي فإن هذه المبادئ تعددت حسب المنظمة التي قامت بإصدارها، "ولكن الجدير بالذكر أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت الأكثر اهتماما في هذا النطاق، فقد قامت بإصدار أولى هذه المبادئ عام 1999م، وقامت بعمل التعديلات عليها في عامي 2004م، 2008م بما يتناسب مع التطور الاقتصادي والبنية داخل الشركات" (رابح، هاجرة، 2012، ص:12)، وكانت على النحو التالي (المناصير، 2013، ص:26)

:

- 1- مبدأ حماية حقوق المساهمين ويتحقق هذا المبدأ من خلال:
 - تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.
 - حضور الجمعية العمومية والتصويت وانتخاب مجلس الإدارة.

- الحصول على أي معلومات مالية والتقارير السنوية.
- ممارسة الرقابة على أداء الشركة.
- الحصول على الحقوق من الأرباح السنوية.
- 2- مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة ويتحقق هذا المبدأ بالتالي:**
- المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات.
- المساواة في المعلومات للفئات المتكافئة من المساهمين.
- الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين.
- الإفصاح عن المصالح الخاصة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.
- التعويض في حال التعدي على حقوق المساهمين.
- 3- مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة و يتحقق هذا المبدأ بالتالي:**
- التعاون بين أصحاب المصالح في إدارة الشركة.
- المشاركة والمتابعة والرقابة على أداء الشركة.
- ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق بها.
- المحافظة على حقوق أصحاب المصالح.
- الحصول على التعويضات في حال انتهاك حقوقهم.
- 4- مبدأ الإفصاح و الشفافية و يتحقق هذا المبدأ بالتالي:**
- دقة الإفصاح عن البيانات المالية.
- التوقيت الملائم للإفصاح عن البيانات المالية.
- شمولية الإفصاح عن البيانات المالية.
- مراجعة البيانات المفصّل عنها وبيان ما إذا كانت تمثل جوهر العمل داخل الشركة.
- توفير قنوات توصيل البيانات للمستفيدين.
- 5- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة و يتحقق هذا المبدأ بالتالي:**
- ضمان مسؤوليات المجلس تجاه الشركة والمساهمين.
- توفير المعلومات الكافية والموثوق بها.
- إيصال المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف.
- اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية باهتمام.

2.6. الحوكمة في فلسطين:

"ازداد الاهتمام خلال السنوات الماضية بموضوع الحوكمة في فلسطين لما له من أهمية كبيرة، وبدأ العمل المؤسسي في هذا الموضوع منذ تأسيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وتشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين، والتي تضم العديد من الجهات الرقابية والاقتصادية والقانونية والأكاديمية وغيرها، ويرأسها رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال" (هيئة سوق رأس المال، 2012، ص:13).

حيث عملت اللجنة الوطنية على إصدار مدونة حوكمة الشركات عام 2009 وأصبحت نافذة منذ ذلك التاريخ، وتعتبر هذه اللجنة هي بمثابة الجهة العليا التي أصدرت وأقرت هذه المدونة، فهذه المدونة يسري العمل بها على جميع الشركات المدرجة في سوق رأس المال، وبالتالي فإن هذه الهيئة هي الجهة المسؤولة عن متابعة مدى التزام الشركات بالقواعد الواردة في هذه المدونة، وتتكون هذه المدونة مجموعة من قواعد حوكمة الشركات المستندة إلى القوانين والأنظمة سارية المفعول التي يجب على الشركات تطبيقها وإلا تقع تحت طائلة المسؤولية، في الوقت الذي تستند فيه معظم هذه القواعد إلى نصوص تشريعية صريحة فإن بعضها يستند إلى روح نص معين، أو إلى القواعد العامة في التشريعات الفلسطينية، وأخذاً بالاعتبار أن قانون الشركات الساري في فلسطين قديم نسبياً وموضوع الحوكمة يعتبر حديثاً نسبياً من ناحية أخرى، فقد تم إيجاد بعض النصوص التشريعية في قانون الشركات لا تتسجم تماماً مع مبادئ الحوكمة السليمة للشركات، فقد تمت الإشارة في هذه المدونة إلى هذا الموضوع مع التوصية بتعديل نص تشريع قانون الشركات بما يتناسب مع هذه المبادئ التي من شأنها إحداث توازن بين مصالح الأطراف المختلفة" (مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009، ص:15)

"أما فيما يخص القطاع المصرفي فلا يعتبر اهتمام سلطة النقد بجودة الحوكمة في الجهاز المصرفي أمراً حديثاً، فقد قامت سلطة النقد منذ إنشائها بإصدار تعليمات تتعلق بالجوانب الأساسية للحوكمة الجيدة لاسيما في مجالات التدقيق الداخلي والخارجي وتشكيل مجالس إدارة المصارف وغيرها من الجوانب الأخرى، كما أن اللائحة التنفيذية

لقانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 المقررة من قبل سيادة رئيس السلطة الوطنية نصت بوضوح على تكليف سلطة النقد بإصدار التعليمات اللازمة لتعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية". (www.pma.ps/ar-eg)

لذلك فقد عملت سلطة النقد على إعداد دليل متكامل لمبادئ ومعايير الحوكمة الجيدة في المصارف. ويندرج هذا الدليل ضمن جهود سلطة النقد الرامية إلى وضع قواعد الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، وإلى تحسين وتطوير أداء المصارف بما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى في مجال الحكم المؤسسي الجيد. "ولهذا فقد قامت سلطة النقد بصياغة هذا الدليل ليحقق الأهداف التالية: (www.pma.ps/ar-eg)

1- تعزيز وعي المصارف بموضوع الحكم الجيد وخلق إجماع على أهمية تطبيقه من أجل تحقيق الفوائد المرجوة منه.

2- وضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف استكمالاً للمتطلبات القانونية الواردة بالقوانين ذات الصلة.

3- توفير إرشادات للمصارف حول كيفية تحقيق التزام أفضل بالمعايير والممارسات الدولية الفضلى لإدارة المصارف.

ولا يعتبر هذا الدليل بديلاً عن قيام المصارف بتطوير موائيق داخلية للحوكمة لديها، تحدد فيها آليات وإجراءات التزامها بمتطلبات الحوكمة السليمة الواردة في هذا الدليل أو أية معايير إضافية يرى المصرف إمكانية تطبيقها لديه، بما لا يتعارض مع التشريعات السارية في فلسطين.

يحتوي الدليل على مبادئ أساسية لتنظيم الجوانب التالية: (www.pma.ps/ar-eg)

- عضوية مجلس الإدارة.
- دور مجلس الإدارة وتشكيله.
- الامتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.
- إدارة المخاطر.
- الشفافية والإفصاح.
- المكافآت والتعويضات.

- دور وحقوق المساهمين.
- دور وحقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ولقد ساهمت هيئة سوق رأس المال في دعم وتنمية وإرساء العديد من مفاهيم وقواعد الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للوراق المالية، حيث قامت بالعديد من الدراسات والأبحاث على مستوى السوق (هيئة سوق رأس المال، 2012، ص:13)، وقد حددت العديد من الملامح الرئيسية للحوكمة المتمثلة بالتالي:

- مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يقوم مجلس الإدارة بلعب الدور المحوري في حوكمة الشركات، فهو يعتبر الركن الأساسي في ترسيه مفهوم الحوكمة داخل الشركة، وعند الحديث عن إدارة الشركة فبالضرورة يقصد بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

2.7. مفهوم و أهداف تقييم أداء الشركات :

يعتبر تقييم الأداء جزء لا يتجزأ من سلسلة العمل الإداري المتواصل، "والذي يشتمل على مجموعة من الإجراءات التي يتخذها الجهاز الإداري سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية ككل، وذلك للتأكد أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفاعلية طبقاً للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقاً" (عبد المجيد، 2013، ص:2).

"وتتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المدير داخل الشركة أو مكتب التدقيق أو هيئة سوق رأس المال أو المراكز البحثية المعنية بتقييم الأداء لعمل التصنيف الائتماني الذي من خلاله يتم منح التسهيلات البنكية وعمل الرافعة المالية"، فلكل الأطراف أهدافه الخاصة من هذا التقييم، فأهداف عملية التقييم عموماً تتمثل بالتالي: (طلفاح، 2005، ص:65)

- تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل الشركة بشكل فعال وفقاً للأهداف المخططة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء الإدارة في المستقبل القريب، و التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة مع الأخذ بالحسبان العوامل الخارجة عن السيطرة في التحقق من النتائج.

- يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالمسؤولية والشمولية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية في المستقبل، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.
- إن الاهتمام بعملية تقييم الأداء تساعد على تحديد العلاقة بين العاملين حيث يضمن تحديد المسؤوليات والالتزامات ويساعد في التحفيز في اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية في أوقاتها المناسبة وكذلك توثيق الإنجازات.
- يوفر نظام تقييم الأداء القدرة على التطوير والتحسين المستمر الذي يؤدي إلى التركيز في العمل التشغيلي والبعد عن تداخل الأدوار.

2.7.1. تقييم الأداء بواسطة التحليل المالي:

"يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي يتم تحديد متانة المركز المالي للمشروع، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي" (احمد، والكسار، 2009، ص14).

ولأن غاية المستثمرين بالدرجة الأولى تحسين الأداء الاقتصادي والعمل على زيادة ثروتهم، فقد كانت طريقة قياس الأداء من خلال تحليل النسب المالية تعطي أفضل المؤشرات وأدقها، حيث تعطي تصورا واضحا من خلال استخدام أسلوب المقارنة بين السنوات السابقة وكذلك عمل المقارنات مع معدلات الصناعة المختلفة.

و يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العيد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و فهمها من اجل الوصول إلى معرفة القيمة الحقيقية للشركة واتخاذ القرارات المناسبة" (سعادة، عقاري، 2009، ص30).

وسيتم في هذه الدراسة تقييم الأداء المالي من خلال مجموعتين من النسب المالية:

1- نسب الربحية:

هي النسب التي تعطي مؤشرات على صحة القرارات الصادرة من الإدارة العليا والتي تتعلق بالعملية التشغيلية، وهي تظهر أيضا مدى التزام الإدارة بالسياسات العامة الموضوعية" (Zions,2013,p:83) ، وتعكس نسب الربحية الأداء المالي للشركة من خلال فحص مدى القدرة على توليد الأرباح من خلال عمليات التفاعل بين المبيعات و المشتريات و من هذه النسب:

- العائد على الأصول (ROA)=صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
حيث تقيس هذه النسبة العائد على الأصول من خلال قياس مدى استغلال الإدارة لعملية تشغيل الأصول وما هي القيمة الفعلية للعائد مقارنة مع قيمة الأصول المستثمرة.
- العائد على حقوق المساهمين (ROE)=صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق المساهمين
حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على توليد العائد من إجمالي استثمارات المساهمين بعيد عن الرافع المالي، وتعطى هذه النسبة مؤشرا جيدا عن مدى قدرة الشركة على تحقيق العوائد لأصحاب الأسهم وتحديد متى يمكن للمساهم استعادة قيمه سهمه.

2-نسب السوق:

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية الاستثمار في الشركة، حيث تستخدم لعملية تقييم أداء الشركة، وبناء القرار الاستثماري على ضوءها، كما تخدم المستثمرين الحاليين والقادمي في تحديد أولوياتهم عند طرح مزيد من الأسهم للبيع (سوق فلسطين للأوراق المالية، 2010، ص:14) ومن هذه النسب :

- العائد على السهم الواحد (EPS)=صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم
تمثل هذه النسبة نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة خلال الفترة المالية، وهو مقياس عام لكفاءة الشركة في استغلال أصولها، حيث تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تهم المقرضين في المدى الطويل، لأن قدرة الشركة على توليد الأرباح من أهم العوامل التي تساهم في الموافقة على الرفع المالي من البنوك والمؤسسات المقرضة (الأغا، 2005، ص:112).

- نسبة سعر السهم إلى ربحيته (P/E)= سعر السهم / ربحية السهم
تستخدم هذه النسبة لبيان مدى العلاقة بين سعر السهم وربحيته، حيث تعكس هذه النسبة السعر الذي يدفعه المستثمر لكل دولار من أرباح الفترة الحالية، وتعكس هذه النسبة أيضا كيفية تقدير السوق لكل من أرباح الشركة المتوقعة وخسائرها المحتملة (www.investopedia.com/university/ratios/landing.asp).

- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B)=القيمة السوقية / القيمة الدفترية
تستخدم هذه النسبة لبيان قيمة الشركة من خلال مقارنة القيمة الدفترية للشركة مع القيمة السوقية، وتعد هذه النسبة أساسية للمستثمرين والمحللين كونها الطريقة البسيطة للحكم على مدى نجاح الشركة (www.investopedia.com/university/ratios/landing.asp).

2.8. العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء:

تناولت العديد من الأبحاث العلمية عن الحوكمة بشكل عام وأثرها على العديد من المتغيرات منها على سبيل المثال (جودة التقارير المالية - تفعيل القدرة التنافسية - التدقيق الداخلي - قرار الاستثمار)، فجميع هذه المتغيرات أن اجتمعت مع بعضها البعض ستعكس بالأساس الأداء المالي للشركة، فالسؤال الذي يطرح نفسه : هل تدفع الحوكمة باتجاه تحسين الأداء المالي من خلال سياسات الحكم الرشيد مثل حماية رؤوس الأموال من البيئة التنافسية وغيرها من السياسات العامة في الشركة.

حيث بينت أنظمة حوكمة الشركات حول العالم تفاوتاً كبيراً من خلال التطبيق والالتزام بالمبادئ التي أقرتها العديد من المنظمات والهيئات، مع العديد من الفروقات بين الدول فإن السؤال الذي يطرح نفسه هل لهذه الفروقات والسياسات المتنوعة الخاصة بالحوكمة تأثيراً على أداء الشركات والنمو الاقتصادي بها.

واهتمام واضعي السياسات بموضوع الحوكمة و علاقتها بالأداء... إذا لم يكن هناك تأثير فعلى على أي من جوانب الأداء المختلفة، "حيث أن العديد من الدراسات السابقة أشارت إلى أن أداء الشركات يتأثر من خلال مجموعة متنوعة من المتغيرات منها الرقابة والإشراف من المالكين و درجة تركيز الملكية، واستقلالية مجلس الإدارة، وتحديد دور ومهنية المدراء التنفيذيين بالإضافة إلى خصائص الشركة وبيئة العمل المحيطة، وسلوك حملة الأسهم وآليات السوق والحوافز الممنوحة للإدارة التنفيذية ومجالس الإدارة " (OECD,2012,p:56).

ويرى الباحث أنه يمكن ترجمة هذه العلاقة بالبيان التالي:

- تتناسب مؤشرات جودة الاداء في الشركات تناسباً طردياً مع تفعيل وتطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة، حيث تترجم هذه العلاقة بأنه كلما كانت قواعد الحوكمة مطبقة من مجلس ادارة الشركة والادارة التنفيذية كلما ظهرت لنا مؤشرات تحسن الاداء والنمو بالزيادة.

الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات

3.1. المقدمة.

3.2. منهج الدراسة.

2.3. مجتمع الدراسة.

3.4. عينة الدراسة.

3.5. أداة الدراسة.

3.6. خطوات بناء الاستبانة.

3.7. صدق الاستبانة.

3.8. ثبات الاستبانة.

3.9. الأساليب الإحصائية المستخدمة.

3.1. المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3.2. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف الحمداني (2006:100) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث أُستخدم في معالجة الإطار النظري للدراسة المصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

3.3. مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من شركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين، والبالغ عددها 35 شركة.

3.4. عينة الدراسة:

قام الباحث باستخدام طريقة الحصر الشامل، حيث تم توزيع 35 استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 29 استبانة بنسبة 82.9%.

3.5. أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول " مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي)، حيث تم ربط نتائج الاستبانة بنتائج التحليل المالي التي نتجت عن مؤشرات النسب المالية للشركات التي قامت بتعبئة الاستبانة.

أولا : كيفية الحصول على المؤشرات النسب المالية

تم اللجوء للتقرير المالية للشركات المساهمة و عددها 29 شركة لعدد 3 سنوات ماضية 2011 - 2012 - 2013 ، و تم استخراج العديد من الارقام الرئيسية التي تم من خلالها استخراج النسب المالية و بناء المعادلات و هي (صافي الربح - اجمالي الموجودات - اجمالي حقوق الملكية - اجمالي عدد الاسهم - القيمة السوقية للسهم - القيمة الدفترية للسهم).

ثانيا : كيفية بناء الاستبانة و الحصول على البيانات

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية عن المستجيب (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) ومعلومات عن الشركة (نشاط الشركة، عمر الشركة، عدد موظفي الشركة، رأس مال الشركة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 58 فقرة، موزع على 4 مجالات :

المجال الأول: اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة، ويتكون من (35) فقرة.

المجال الثاني: اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثالث: اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الرابع: اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالافصاح و الشفافية، ويتكون من (12) فقرة.

وقد تم استخدام المقياس 1-10 بحيث كلما اقتربت الدرجة من 10 دل على الموافقة العالية على ما ورد في العبارة والعكس صحيح.

3.6. صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني " أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي،2010: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي،2010: 107) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 6 متخصصين في مجالات المحاسبة والتمويل وأسماء المحكمين بالملحق رقم (4)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (4).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (3.1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.1): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.825	يوجد في نظام الشركة تحديد لعدد أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد عن ثلاثة عشر.
2.	*0.000	.807	يجري انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لا سلوب التصويت في الجمعية العمومية بمقدار عدد الاسهم المملوكة.
3.	*0.000	.899	عضو مجلس الإدارة المنتخب يبقى طول فترة الدورة الزمنية للمجلس ولا يتم تغييره إلا إذا تبين وجود أحد الاسباب التي تمنعه من مزاولة عمله.
4.	*0.000	.786	يلتزم المجلس بعدم تفويض رئيس مجلس الإدارة للقيام بأية اعمال تنفيذية اخرى.
5.	*0.000	.848	عضو مجلس الإدارة مؤهلا ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمر الادارية والخبرة وأن يكون ملما بالتشريعات ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة.
6.	*0.000	.884	لا يتقاطع نشاط عضو مجلس الإدارة مع أنشطة الشركة، أو يكون أحد

		الموردين الرئيسيين لسلعة أو خدمة تكون عنصر أساسي في العملية الانتاجية.	
*0.000	.735	يتم التأكد من توفير كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة لأعضاء مجلس الادارة بما يمكنهم من القيام بواجبهم والالمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة.	7.
*0.000	.888	يتم الاستعانة من قبل مجلس ادارة الشركة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة أغلبية أعضاء مجلس الادارة وتجنب تضارب المصالح.	8.
*0.000	.846	النظام الداخلي يتم مراجعته، ويتحدد بموجبه وبشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس و مسؤولياته.	9.
*0.000	.729	يتم وضع سياسة لإدارة المخاطر التي تواجهها الشركة.	10.
*0.000	.873	يتم الاعلان مسبقا عن موعد الافصاح عن البيانات المالية قبل موعد اعلانها بما لا يقل عن ثلاثة ايام عمل.	11.
*0.000	.852	يتم وضع سياسة الافصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.	12.
*0.000	.825	يتم وضع اجراءات تمنع المطلعين في الشركة من استغلال معلومات سرية لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية.	13.
*0.000	.875	يتم وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الاشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.	14.
*0.000	.903	يتم وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة للمساهمين.	15.
*0.000	.847	يتم ادراج اقتراحات المساهمين الخاصة بمواضيع معينة على جدول اعمال الهيئة العامة بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة.	16.
*0.000	.919	يتم وضع سياسة تنظيم العلاقة مع الاطراف ذوي المصالح.	17.
*0.000	.915	يتم اعتماد اسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية.	18.
*0.000	.825	يتم وضع اجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها.	19.

20.	.938	0.000*	يتم تقييم و مراجعة أداء الادارة التنفيذية للشركة لمدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والاجراءات الموضوعه.
21.	.883	0.000*	يتم اخذ قرار من مجلس الادارة بالالتزام بالخطوات الكفيلة لتحقيق الرقابة على سير العمل في الشركة.
22.	.833	0.000*	يتم انشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها الالتزام بأحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والانظمة الداخلية والسياسات والخطط والاجراءات التي يضعها مجلس الادارة.
23.	.928	0.000*	يجري تشكيل العدد الانسب من اللجان حسب حاجة الشركة و ظروفها، لكي يتمكن مجلس الادارة من تأدية مهامه بشكل فعال وتحدد تلك اللجان بمهام وفترات وصلاحيات محددة.
24.	.813	0.000*	يجري تشكيل لجنة التدقيق والترشيحات والمكافئات من مجلس الادارة .
25.	.818	0.000*	تتكون لجنة التدقيق والترشيحات والمكافئات من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين، لا يقل عددهم عن الثلاثة على ان يكون اثنان منهم من الاعضاء المستقلين وأن يترأس اللجنة احدهما.
26.	.940	0.000*	تضع لجنة التدقيق أعمالها وفقا لخطة يتم التوافق عليها من جميع اعضاء مجلس الادارة.
27.	.861	0.000*	تعمل لجنتي التدقيق والمكافآت على صياغة قراراتهما وتوصياتهما ورفعهم إلى مجلس الادارة وعمل تقريراً حول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة.
28.	.881	0.000*	يتم تكليف لجنة الترشيحات و المكافئات بالمهام التالية : 1- التأكد من استقلالية الاعضاء المستقلين بشكل مستمر.
29.	.780	0.000*	2- اعداد السياسة الخاصة بمنح المكافئات والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي.
30.	.800	0.000*	3- تحديد احتياجات الشركة من المكافئات على مستوى الادارة التنفيذية العليا للموظفين وأسس اختيارهم.
31.	.874	0.000*	4- اعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي.
32.	.917	0.000*	تتمتع لجنة الترشيحات و المكافئات بالصلاحيات التالية :

		1 - طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي الشركة الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل و دقيق.	
*0.000	.838	2- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الادارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.	.33
*0.000	.838	3- طلب حضور أي موظف في الشركة للحصول على أي ايضاحات ضرورية .	.34
*0.000	.847	35. يتم الافصاح عن عدد اجتماعات مجلس الادارة في التقرير السنوي للشركة.	

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	يوجه مجلس الادارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور الهيئة العامة برسائل الجوال الخاص بالمساهم، قبل 21 يوما من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع على ان يتم اعداد الترتيبات والاجراءات المناسبة لعقد الاجتماع بما في ذلك اختيار المكان والزمان.	.887	*0.000
2.	يتم الاعلان عن موعد ومكان عقد اجتماع الهيئة العامة في ثلاث صحف يومية محلية ولمرتين على الاقل وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.	.959	*0.000
3.	يتم الالتزام بعدم ادراج أية مواضيع جديدة في الاجتماع غير مدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة المرسل سابقا للمساهمين.	.854	*0.000
4.	يقوم المساهم الراغب بالترشح لعضوية مجلس الادارة بإرسال نبذة تعريفية عنه قبل	.906	*0.000

		انتهاء السنة المالية للشركة والتي تسبق السنة التي يعقد فيها اجتماع الهيئة العامة لانتخاب المجلس.
*0.000	.915	يقوم مجلس ادارة الشركة بإرفاق النبذة التعريفية للمساهم الراغب بالترشح للعضوية بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة .

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	يتمتع المساهمين في الشركة بحق الحصول على الارباح السنوية خلال الفترة المتعارف عليها قانونيا من صدور قرار الهيئة العامة.	.877	*0.000
2.	تكون أولوية الاكتتاب في أية اصدارات اسهم جديدة للمساهمين القدامى قبل طرحها للمستثمرين الاخرين.	.884	*0.000
3.	يتم اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق البديلة بما في ذلك التحكيم، نتيجة مخالفات التشريعات النافذة أو النظام الاساسي للشركة أو الخطأ أو التقصير أو الإهمال في ادارة الشركة أو افشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة.	.916	*0.000
4.	تتوفر فقرة في النظام الداخلي توضح من خلالها كيفية إعفاء عضو مجلس الادارة من مهامه .	.885	*0.000
5.	يمكن للمساهمين طلب اجراء تدقيق على اعمال الشركة ودفاترها للذين يملكون 10% فأكثر من أسهم الشركة.	.903	*0.000

*0.000	.872	تتمتع الهيئة العامة بصلاحيات واسعة وخصوصاً صلاحية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر ومن ضمنها بيع نسبة مهمة من أصول الشركة أو جزء قد يؤثر على تحقيق أهداف وغايات الشركة.	6.
--------	------	--	----

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح و الشفافية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح و الشفافية " والدرجة الكلية للمجال

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل الارتباط بيرسون	الفقرة	م
*0.000	.897	تضمن الشركة إجراءات عمل خطية وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.	1.
*0.000	.936	توفر الشركة المعلومات الإفصاحية للمساهمين والمستثمرين بما في ذلك الإفصاحان المتعلقة بتعاملات الأطراف ذو العلاقة مع الشركة.	2.
*0.000	.866	تقوم الشركة باستخدام موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.	3.
*0.000	.861	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.	4.
*0.000	.942	يتوفر لدى جميع أعضاء لجنة التدقيق المعرفة والدراية في الأمور المالية وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية أو أن يكون حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات	5.

		العلاقة.	
*0.000	.919	تضع الشركة جميع الامكانات اللازمة تحت تصرف لجنة التدقيق بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء كما كان ذلك ضروريا.	.6
*0.000	.908	تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من اشخاص الادارة التنفيذية أو من يمثلها مرة واحدة على الأقل في السنة.	.7
*0.000	.928	تقوم اللجنة بمتابعة مدى تقييد الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.	.8
*0.000	.891	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة تعاملات الاطراف ذوي العلاقة مع الشركة والتوصية بشأنها لمجلس الادارة قبل ابرامها.	.9
*0.000	.831	يمارس مدقق الحسابات الخارجي واجباته لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد على أن لا يتولى الشريك المسؤول في مدقق الحسابات الخارجي تدقيق حسابات الشركة لأكثر من اربعة سنوات متتالية.	.10
*0.000	.841	لا تكلف الشركة على ألا يقوم مدقق الحسابات الخارجي بأية اعمال اضافية اخرى كتقديم الاستشارات الادارية والفنية.	.11
*0.000	.914	يراعى عدم تعيين أي موظف من موظفي مكتب التدقيق الخارجي في الادارة العليا في الشركة إلا بعد مرور سنة من تركه تدقيق الحسابات في الشركة.	.12

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول (3.5) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (3.5): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	المجال
*0.000	.992	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة.
*0.000	.958	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة.
*0.000	.973	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين.
*0.000	.971	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

3.7. ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة هو "أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية" (الجرجاوي، 2010: 97)، ويقصد به أيضا "إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة" (القحطاني، 2002).

وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

حيث تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.6).

جدول (3.6): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.995	0.991	35	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة.
0.971	0.942	5	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة.
0.971	0.943	6	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين.
0.988	0.977	12	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية.
0.998	0.995	58	جميع المجالات معا

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (3.6) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.942،0.991)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.995). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح (0.971،0.995)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.998) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق. ويكون قد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.8. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.7).

جدول (3.7): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	المجال
0.206	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة.
0.191	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة.
0.119	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين.
0.189	اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالافصاح والشفافية.

واضح من النتائج الموضحة في جدول (3.7) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، المتوسط الحسابي النسبي، الانحراف المعياري، أقل قيمة، أكبر قيمة) .
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
4. اختبار كولمغوروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للإستبانة.
6. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الإستبانة.
7. الانحدار الخطي المتعدد.

الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

4.1. المقدمة.

4.2. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية.

4.3. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق معلومات عن الشركة.

4.4. تحليل فقرات الاستبانة.

4.5. الإحصاء الوصفي لبعض متغيرات الدراسة.

4.6. اختبار فرضيات الدراسة.

4.1. المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المعلومات الشخصية عن المستجيب (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي)، ومعلومات عن الشركة (نشاط الشركة، عمر الشركة، مدة ممارسة الشركة لنشاطها، عدد موظفي الشركة، رأس مال الشركة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، فقد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

4.2. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة:

- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (4.1): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم	5	17.2
بكالوريوس	20	69.0
دراسات عليا	4	13.8
المجموع	29	100.0

يتضح من جدول (4.1) أن ما نسبته 17.2% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم، 69.0% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 13.8% مؤهلهم العلمي دراسات عليا. وهذه النسب تؤكد ان أغلبية من أجابوا على الأسئلة هم من حملة البكالوريوس وهذا مؤشر للدراية والمعرفة بموضوع البحث.

- توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	10	34.5
إدارة أعمال	11	37.9
اقتصاد	6	20.7
علوم مالية	1	3.4
أخرى	1	3.4
المجموع	29	100.0

يتضح من جدول (4.2) أن ما نسبته 34.5% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، 37.9% تخصصهم العلمي إدارة أعمال، 20.7% تخصصهم العلمي اقتصاد، بينما 3.4% تخصصهم العلمي علوم مالية وغير ذلك (علوم)، ويلاحظ ان التخصصات ذات العلاقة بموضوع الدراسة هي التخصصات التجارية كون المهتمين هم من أصحاب الاختصاص الاقتصادي والتجاري.

- توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
عضو مجلس إدارة	6	20.7
مدير عام الشركة	2	6.9
مدير مالي	8	27.6
مدير تنفيذي	3	10.3
رئيس قسم	10	34.5
أخرى	-	-
المجموع	29	100.0

يتضح من جدول (4.3) أن ما نسبته 20.7% من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي عضو مجلس إدارة، 6.9% مركزهم الوظيفي مدير عام الشركة، 27.6% مركزهم الوظيفي مدير مالي، 10.3%

مركزهم الوظيفي مدير تنفيذي، بينما 34.5% مركزهم الوظيفي رئيس قسم، وهذا يدل ان مفهوم الحوكمة وإصدار قراراته وتعليماته يخضع للإدارة العليا وهو من ضمن أهم سياسات مجلس الإدارة.

- توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	2	6.9
من 5- أقل من 10 سنوات	14	48.3
من 10- أقل من 15 سنة	8	27.6
15 سنة فأكثر	5	17.2
المجموع	29	100.0

يتضح من جدول (4.4) أن ما نسبته 6.9% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، 48.3% تتراوح سنوات خبرتهم من 5- أقل من 10 سنوات، 27.6% تتراوح سنوات خبرتهم من 10- أقل من 15 سنة، بينما 17.2% سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر، وهذا يدل على أن غالبية من أجاب على أسئلة الاستبانة هم ذوي الخبرة.

4.3. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق معلومات عن الشركة:

- توزيع عينة الدراسة حسب نشاط الشركة

جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب نشاط الشركة

نشاط الشركة	العدد	النسبة المئوية %
تجاري	2	6.9
خدمي	11	37.9
صناعي	2	6.9
مصرفي	7	24.1
تأمين	7	24.1
المجموع	29	100.0

يتضح من جدول (4.5) أن ما نسبته 6.9% من الشركات نشاطها تجاري وصناعي، 37.9% نشاطها خدماتي، بينما 24.1% نشاطها مصرفي وشركات تأمين، وهذا يدل أن شركات الخدمات والتأمين والمصارف باحتياج لقواعد الحوكمة وتطبيقها نظرا لطبيعة المنتجات والخدمات التي يتم تقديمها في هذه القطاعات.

- توزيع عينة الدراسة حسب عمر الشركة (مدة ممارسة الشركة لنشاطها)
جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب عمر الشركة

النسبة المئوية %	العدد	عمر الشركة
6.9	2	أقل من 5 سنوات
24.1	7	من 5- أقل من 10 سنوات
48.3	14	من 10- أقل من 15 سنة
20.7	6	15 سنة فأكثر
100.0	29	المجموع

يتضح من جدول (4.6) أن ما نسبته 6.9% من الشركات عمرها أقل من 5 سنوات، 24.1% يتراوح عمرها من 5- أقل من 10 سنوات، 48.3% يتراوح عمرها من 10- أقل من 15 سنة، بينما 20.7% عمرها 15 سنة فأكثر، وهذا يدل أن غالبية الشركات تمتلك خبرات طويلة الأجل في مجال الإدارة كونها تعاقبت عليها العديد من مجالس الإدارة والمدراء وغيرهم من الموظفين.

- توزيع عينة الدراسة حسب عدد موظفي الشركة
جدول (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد موظفي الشركة

النسبة المئوية %	العدد	عدد موظفي الشركة
3.4	1	أقل من 10 موظفين
65.5	19	من 10-50 موظف
17.2	5	من 51-100 موظف
13.8	4	أكثر من 100 موظف
100.0	29	المجموع

يتضح من جدول (4.7) أن ما نسبته 3.4% من الشركات عدد موظفيها أقل من 10 موظفين، 65.5% يتراوح عدد موظفيها من 10-50 موظف، 17.2% يتراوح عدد موظفيها من 51-100 موظف، بينما 13.8% عدد موظفيها أكثر من 100 موظف، وهذا يدل أن عدد الشركات الخاضعة لعينة الدراسة تعتبر من الشركات الكبيرة تناسباً مع عدد موظفيها.

- توزيع عينة الدراسة حسب رأس مال الشركة

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن رأس مال الشركات يتراوح من \$1,000,000 إلى \$500,000,000 ، بمتوسط حسابي \$56,707,143 وانحراف معياري 100,126,002 ، وهذا يوضح مدى أهمية تطبيق قواعد الحوكمة تناسباً مع كبر رؤوس الأموال المستثمرة في شركات المساهمة العامة.

4.4. تحليل فقرات الاستبانة:

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 6 وهي تقابل الموافقة المتوسطة. الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 6 .

إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهي 6 ، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت

قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

- تحليل فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.8).

جدول (4.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يوجد في نظام الشركة تحديد لعدد أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد عن ثلاثة عشر.	6.14	61.38	6.64	*0.000	35
2.	يجري انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لأسلوب التصويت في الجمعية العمومية بمقدار عدد الاسهم المملوكة.	7.00	70.00	11.07	*0.000	11
3.	عضو مجلس الإدارة المنتخب يبقى طول فترة الدورة الزمنية للمجلس ولا يتم تغييره إلا إذا تبين وجود أحد الاسباب التي تمنعه من مزاولة عمله.	6.41	64.14	8.50	*0.000	34
4.	يلتزم المجلس بعدم تفويض رئيس مجلس الإدارة للقيام بأية اعمال تنفيذية اخرى.	7.26	72.59	10.34	*0.000	2
5.	عضو مجلس الإدارة مؤهلا ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمر الادارية والخبرة وأن يكون ملما بالتشريعات ذات العلاقة و بحقوق وواجبات مجلس الإدارة.	6.66	66.55	8.60	*0.000	26

23	*0.000	8.38	67.59	6.76	لا يتقاطع نشاط عضو مجلس الادارة مع أنشطة الشركة، أو يكون أحد الموردين الرئيسيين لسلعة أو خدمة تكون عنصر أساسي في العملية الانتاجية.	6.
21	*0.000	8.67	68.28	6.83	يتم التأكد من توفير كافة المعلومات و البيانات الخاصة بالشركة لأعضاء مجلس الادارة بما يمكنهم من القيام بواجبهم و الالمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة.	7.
31	*0.000	8.07	64.83	6.48	يتم الاستعانة من قبل مجلس ادارة الشركة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة أغلبية أعضاء مجلس الادارة وتجنب تضارب المصالح.	8.
25	*0.000	9.29	66.90	6.69	النظام الداخلي يتم مراجعته، ويتحدد بموجبه وبشكل مفصل مهام و صلاحيات المجلس ومسؤولياته.	9.
1	*0.000	12.77	74.14	7.41	يتم وضع سياسة لإدارة المخاطر التي تواجهها الشركة.	10.
14	*0.000	9.34	69.31	6.93	يتم الاعلان مسبقا عن موعد الافصاح عن البيانات المالية قبل موعد اعلانها بما لا يقل عن ثلاثة ايام عمل.	11.
3	*0.000	10.31	72.41	7.24	يتم وضع سياسة الافصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.	12.
17	*0.000	9.41	69.29	6.93	يتم وضع اجراءات تمنع المطلعين في الشركة من استغلال معلومات سرية لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية.	13.
22	*0.000	8.06	68.21	6.82	يتم وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الاشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.	14.
7	*0.000	8.75	71.38	7.14	يتم وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة للمساهمين.	15.
30	*0.000	7.48	65.52	6.55	يتم ادراج اقتراحات المساهمين الخاصة بمواضيع معينة على جدول اعمال الهيئة العامة بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة.	16.
33	*0.000	6.03	64.62	6.46	يتم وضع سياسة تنظيم العلاقة مع الاطراف ذوي المصالح.	17.

11	*0.000	8.28	70.00	7.00	يتم اعتماد اسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية.	.18
8	*0.000	11.09	70.71	7.07	يتم وضع اجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها.	.19
19	*0.000	7.62	68.89	6.89	يتم تقييم ومراجعة أداء الادارة التنفيذية للشركة لمدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والاجراءات الموضوعية.	.20
5	*0.000	8.82	71.85	7.19	يتم اخذ قرار من مجلس الادارة بالالتزام بالخطوات الكفيلة لتحقيق الرقابة على سير العمل في الشركة.	.21
6	*0.000	10.67	71.72	7.17	يتم انشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها الالتزام بأحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والانظمة الداخلية والسياسات والخطط والاجراءات التي يضعها مجلس الادارة.	.22
14	*0.000	8.22	69.31	6.93	يجري تشكيل العدد الانسب من اللجان حسب حاجة الشركة وظروفها، لكي يتمكن مجلس الادارة من تأدية مهامه بشكل فعال وتحدد تلك اللجان بمهام وفترات وصلاحيات محددة.	.23
24	*0.000	8.79	67.24	6.72	يجري تشكيل لجنة التدقيق والترشيحات والمكافآت من مجلس الادارة .	.24
18	*0.000	10.37	68.97	6.90	تتكون لجنة التدقيق والترشيحات والمكافآت من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين ، لا يقل عددهم عن الثلاثة على ان يكون اثنان منهم من الاعضاء المستقلين وأن يتأخر اللجان احدهما.	.25
26	*0.000	8.85	66.55	6.66	تضع لجنة التدقيق أعمالها وفقا لخطة يتم التوافق عليها من جميع اعضاء مجلس الادارة.	.26
26	*0.000	7.88	66.55	6.66	تعمل لجنتي التدقيق والمكافآت على صياغة قراراتهما وتوصياتهما ورفعهم إلى مجلس الادارة وعمل تقريرا حول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة.	.27
9	*0.000	11.49	70.69	7.07	يتم تكليف لجنة الترشيحات و المكافآت بالمهام التالية :	.28

					1- التأكد من استقلالية الاعضاء المستقلين بشكل مستمر.	
31	*0.000	7.82	64.83	6.48	2- اعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي.	.29
11	*0.000	10.49	70.00	7.00	3- تحديد احتياجات الشركة من المكافآت على مستوى الادارة التنفيذية العليا للموظفين وأسس اختيارهم.	.30
20	*0.000	8.61	68.62	6.86	4- اعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي.	.31
3	*0.000	9.29	72.41	7.24	تتمتع لجنة الترشيحات و المكافآت بالصلاحيات التالية : 1 - طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي الشركة الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.	.32
29	*0.000	8.76	66.21	6.62	2- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الادارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.	.33
9	*0.000	8.95	70.69	7.07	3- طلب حضور أي موظف في الشركة للحصول على أي ايضاحات ضرورية .	.34
14	*0.000	11.69	69.31	6.93	يتم الافصاح عن عدد اجتماعات مجلس الادارة في التقرير السنوي للشركة.	.35
	*0.000	10.56	68.51	6.85	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

من جدول (4.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " يتم وضع سياسة لإدارة المخاطر التي تواجهها الشركة " يساوي 7.41 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.14%، قيمة الاختبار 12.77 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يوجد في نظام الشركة تحديد لعدد أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد عن ثلاثة عشر " يساوي 6.14 أي أن

المتوسط الحسابي النسبي 61.38%، قيمة الاختبار 6.64، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.85، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.51%، قيمة الاختبار 10.56، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وهذا يعني ان مجلس الإدارة يلتزم بالقواعد المتعلقة بالحوكمة التي سيتم تنفيذها من خلاله وهذا يؤكد مدى اهتمام مجالس الإدارات بتطبيق قواعد الحوكمة.

- تحليل فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة " تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.9).

جدول (4.9): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور الهيئة العامة برسائل الجوال الخاص بالمساهم، قبل 21 يوماً من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع على ان يتم اعداد الترتيبات و الاجراءات المناسبة لعقد الاجتماع بما في ذلك اختيار المكان والزمان	7.03	70.34	10.45	*0.000	1

4	*0.000	9.43	66.90	6.69	يتم الاعلان عن موعد ومكان عقد اجتماع الهيئة العامة في ثلاث صحف يومية محلية ولمرتتين على الاقل وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.
3	*0.000	9.68	67.93	6.79	يتم الالتزام بعدم ادراج أية مواضيع جديدة في الاجتماع غير مدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة المرسل سابقا للمساهمين.
2	*0.000	9.00	68.62	6.86	يقوم المساهم الراغب بالترشح لعضوية مجلس الادارة بإرسال نبذة تعريفية عنه قبل انتهاء السنة المالية للشركة والتي تسبق السنة التي يعقد فيها اجتماع الهيئة العامة لانتخاب المجلس.
5	*0.000	7.14	64.48	6.45	يقوم مجلس ادارة الشركة بإرفاق النبذة التعريفية للمساهم الراغب بالترشح للعضوية بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة .
	*0.000	10.00	67.66	6.77	جميع فقرات المجال معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.9) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور الهيئة العامة برسائل الجوال الخاص بالمساهم، قبل 21 يوماً من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع على ان يتم إعداد الترتيبات والإجراءات المناسبة لعقد الاجتماع بما في ذلك اختيار المكان و الزمان" يساوي 7.03 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.34%، قيمة الاختبار 10.45، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يقوم مجلس ادارة الشركة بإرفاق النبذة التعريفية للمساهم الراغب بالترشح للعضوية بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة " يساوي 6.45 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.48%، قيمة الاختبار 7.14، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.77، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 67.66%، قيمة الاختبار 10.00، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالهيئة العامة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وهذا يؤكد أن مدى اهتمام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة وطريقة تبليغ وإدارة عملية الدعوات المتعلقة بالاجتماعات الدورية.

- تحليل فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين " تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.10).

جدول (4.10): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى

تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يتمتع المساهمين في الشركة بحق الحصول على الارباح السنوية خلال الفترة المتعارف عليها قانونيا من صدور قرار الهيئة العامة.	7.17	71.72	10.27	*0.000	3
2.	تكون أولوية الاكتتاب في أية اصدارات اسهم جديدة للمساهمين القدامى قبل طرحها للمستثمرين الاخرين.	7.17	71.72	10.19	*0.000	3
3.	يتم اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق البديلة بما في ذلك التحكيم، نتيجة مخالفات التشريعات النافذة أو النظام الاساسي للشركة أو الخطأ أو التقصير أو الإهمال في ادارة	7.00	70.00	8.45	*0.000	6

					الشركة أو افشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة.
1	*0.000	11.53	76.07	7.61	تتوفر فقرة في النظام الداخلي توضح من خلالها كيفية إعفاء عضو مجلس الادارة من مهامه .
5	*0.000	9.21	70.71	7.07	يمكن للمساهمين طلب اجراء تدقيق على اعمال الشركة ودفاترها للذين يملكون 10% فأكثر من أسهم الشركة.
2	*0.000	10.41	73.93	7.39	تتمتع الهيئة العامة بصلاحيات واسعة وخصوصا صلاحية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر ومن ضمنها بيع نسبة مهمة من اصول الشركة أو جزء قد يؤثر على تحقيق أهداف وغايات الشركة.
	*0.000	10.67	71.55	7.16	جميع فقرات المجال معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تتوفر فقرة في النظام الداخلي توضح من خلالها كيفية إعفاء عضو مجلس الادارة من مهامه " يساوي 7.61 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.07%، قيمة الاختبار 11.53، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " يتم اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق البديلة بما في ذلك التحكيم، نتيجة مخالفات التشريعات النافذة أو النظام الأساسي للشركة أو الخطأ أو التقصير أو الإهمال في إدارة الشركة أو إنشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة" يساوي 7.00 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.00%، قيمة الاختبار 8.45، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 7.16، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.55%، قيمة الاختبار 10.67، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا

المجال، وهذا يؤكد أن من أهم أولويات الهيئة العامة للمساهمين تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بهم حيث أنها تعتبر صمام الأمان لضمان عدم العبث بحقوقهم المشروعة.

- تحليل فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية " تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا، النتائج موضحة في جدول (4.11).

جدول (4.11): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح و الشفافية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تضمن الشركة اجراءات عمل خطية وفقا لسياسة الافصاح المعتمدة من قبل مجلس الادارة لتنظيم شؤون الافصاح عن المعلومات و متابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية و التشريعات النافذة.	6.61	66.07	9.10	*0.000	11
2.	توفر الشركة المعلومات الافصاحية للمساهمين والمستثمرين بما في ذلك الإفصاحان المتعلقة بتعاملات الاطراف ذو العلاقة مع الشركة.	7.21	72.14	10.13	*0.000	2
3.	تقوم الشركة باستخدام موقعها الالكتروني على شبكة الانترنت لتعزيز الافصاح والشفافية وتوفير المعلومات.	7.19	71.85	10.12	*0.000	4
4.	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.	7.74	77.41	12.13	*0.000	1
5.	يتوفر لدى جميع اعضاء لجنة التدقيق المعرفة والدراية في الامور المالية وأن يكون لدى احدهم على الاقل خبرة في مجال المحاسبة أو الامور المالية أو أن يكون حاملا لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات	7.14	71.43	9.20	*0.000	6

					الاخري ذات العلاقة.
7	*0.000	9.26	71.07	7.11	تضع الشركة جميع الامكانات اللازمة تحت تصرف لجنة التدقيق بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء كما كان ذلك ضروريا.
12	*0.000	6.69	64.64	6.46	تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من اشخاص الادارة التنفيذية أو من يمثلها مرة واحدة على الاقل في السنة.
10	*0.000	10.74	68.57	6.86	تقوم اللجنة بمتابعة مدى تقييد الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.
5	*0.000	9.33	71.60	7.16	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة تعاملات الاطراف ذوي العلاقة مع الشركة والتوصية بشأنها لمجلس الادارة قبل ابرامها.
8	*0.000	12.04	70.36	7.04	يمارس مدقق الحسابات الخارجي واجباته لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد على أن لا يتولى الشريك المسؤول في مدقق الحسابات الخارجي تدقيق حسابات الشركة لأكثر من اربعة سنوات متتالية.
2	*0.000	9.98	72.14	7.21	لا تكلف الشركة على ألا يقوم مدقق الحسابات الخارجي بأية اعمال اضافية اخرى كتقديم الاستشارات الادارية والفنية.
9	*0.000	9.79	69.29	6.93	يراعى عدم تعيين أي موظف من موظفي مكتب التدقيق الخارجي في الادارة العليا في الشركة إلا بعد مرور سنة من تركه تدقيق الحسابات في الشركة.
	*0.000	10.92	70.45	7.04	جميع فقرات المجال معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.11) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها و برامجها تجاه المجتمع المحلي و البيئة " يساوي 7.74 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي

النسبي 77.41%، قيمة الاختبار 12.13 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية أو من يمثلها مرة واحدة على الأقل في السنة " يساوي 6.46 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.64%، قيمة الاختبار 6.69 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 7.04، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.45%، قيمة الاختبار 10.92 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " اختبار مدى تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح و الشفافية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وهذا يؤكد على إمكانية الاعتماد على القوائم والتقارير المالية من هذه الشركات.

- تحليل جميع فقرات الاستبيان

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.12).

جدول (4.12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبيان

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	البند
*0.000	10.70	68.94	6.89	جميع فقرات الاستبيان

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول (4.12) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 6.89 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.94%، قيمة الاختبار 10.70 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على جميع الفقرات بشكل عام، وهذا يدل أن غالبية شركات المساهمة العامة تلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بفروعها الأربعة.

4.5 الإحصاء الوصفي لبعض متغيرات الدراسة:

قبل البدء في اختبار فرضيات الدراسة لا بد من وصف بيانات بعض متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة. والجدول رقم (4.13) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لبعض متغيرات الدراسة .

جدول رقم (4.13): الإحصاء الوصفي لبعض متغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتغيرات
0.05	0.02	0.14	-0.08	العائد على الأصول (ROA)
0.12	0.04	0.19	-0.34	العائد على حقوق الملكية (ROE)
0.16	0.11	0.67	-0.11	العائد على السهم الواحد (EPS)
1.08	1.32	4.99	0.41	نسبة القيمة السوقية (M/B)
46.91	11.84	196.33	-128.41	نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E)

جدول (4.13) يوضح بعض المقاييس الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة لبعض المتغيرات، والتي من خلالها نختبر إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلومات المجتمع، واختبار مدى ملائمتها الإحصائية.

4.6. اختبار الفرضيات:

4.6.1. اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية العدمية الأولى على أنه : "لا يوجد أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين. وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد والموضحة نتائجها في الجدول التالي:

جدول (4.14): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات

على العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة الاختبار f	مستوى الدلالة Sig (f)
.257	0.066	0.407	.802

يبين الجدول (4.14) أنه قيمة العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات على العائد على الأصول (ROA) قد بلغت (0.257). وهي قيمة ضعيفة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (6.6%) وهي تشير إلى أن قواعد حوكمة الشركات تفسر من التغيير أو التباين الحاصل في متغير العائد على الأصول (ROA) بقيمة النسبة المذكورة. ويشير الجدول التالي إلى نتائج تحليل التباين الذي يبين أثر دلالة قواعد حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين في متغير العائد على الأصول (ROA).

جدول (4.15): نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة

الشركات في متغير العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الانحدار	0.004	4	0.001	0.407	.802
البواقي	0.054	23	0.002		
الكلية	0.058	27			

يبين الجدول (4.15) أن قيمة مستوى دلالة f قد بلغت (0.802). وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تشير إلى عدم وجود أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.

وبهدف التعرف إلى وجود أو عدم وجود أثر لتطبيق المجموعات الرئيسية لكل مجموعة من مجموعات الحوكمة على العائد على الأصول (ROA)، تم إيجاد معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير العائد على الأصول (ROA) والموضحة في الجدول التالي:

جدول (4.16): يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير العائد

على الأصول (ROA)

مستوى الدلالة Sig (t)	t	Std error	β	القواعد/ المعاملات
0.753	-0.319	0.037	-0.012	الحد الثابت
0.395	0.866	0.016	0.014	مجلس الإدارة
0.916	0.107	0.016	0.002	اجتماعات الهيئة العامة
0.755	-0.315	0.022	-0.007	حقوق المساهمين
0.872	-0.163	0.022	-0.004	الإفصاح والشفافية

يتبين من الجدول (4.16) من خلال قيم مستوى دلالة t أن جميع قواعد حوكمة شركات المساهمة العامة في فلسطين كانت أكبر من 0.05 مما يعني عدم مساهمة وارتباط هذه القواعد (من الناحية الإحصائية) بمتغير العائد على الأصول (ROA).

4.6.2. اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية العدمية الثانية على أنه : "لا يوجد أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات المساهمة العامة في فلسطين. وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد والموضحة نتائجها في الجدول التالي:

جدول (4.17): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات

على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات المساهمة العامة في فلسطين

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة الاختبار f	مستوى الدلالة Sig (f)
.419	0.175	1.221	.329

يبين الجدول (4.17) أنه قيمة العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات على العائد على حقوق الملكية (ROE) قد بلغت (0.419). وهي قيمة ضعيفة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (17.5%) وهي تشير إلى أن قواعد حوكمة الشركات تفسر من التغيير أو التباين الحاصل في متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) بقيمة النسبة المذكورة. ويشير الجدول التالي إلى نتائج تحليل التباين الذي يبين أثر دلالة قواعد حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين في متغير العائد على حقوق الملكية (ROE).

جدول (4.18): نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة الشركات في متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات المساهمة العامة في

فلسطين

مستوى الدلالة	قيمة f	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.329	1.221	0.016	4	0.066	الانحدار
		0.013	23	0.310	البواقي
			27	0.376	الكلي

يبين الجدول (4.18) أن قيمة مستوى دلالة f قد بلغت (0.329). وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تشير إلى عدم وجود أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.

ويهدف التعرف إلى وجود أو عدم وجود أثر لتطبيق المجموعات الرئيسية لكل مجموعة من مجموعات الحوكمة على العائد على حقوق الملكية (ROE)، تم إيجاد معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات

المساهمة العامة في فلسطين في متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) والموضحة في الجدول التالي:

جدول (4.19): يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير العائد على حقوق الملكية (ROE)

مستوى الدلالة Sig (t)	t	Std error	β	القواعد/ المعاملات
0.476	-0.724	0.088	-0.063	الحد الثابت
0.117	1.630	0.039	0.063	مجلس الإدارة
0.751	0.321	0.039	0.012	اجتماعات الهيئة العامة
0.974	0.033	0.052	0.002	حقوق المساهمين
0.260	-1.155	0.053	-0.061	الإفصاح والشفافية

يتبين من الجدول (4.19) من خلال قيم مستوى دلالة t أن جميع قواعد حوكمة شركات المساهمة العامة في فلسطين كانت أكبر من 0.05 مما يعني عدم مساهمة وارتباط هذه القواعد (من الناحية الإحصائية) بمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE).

4.6.3. اختبار الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية العدمية الثالثة على أنه : "لا يوجد أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على السهم الواحد (EPS) لشركات المساهمة العامة في فلسطين. وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد والموضحة نتائجها في الجدول التالي:

جدول (4.20): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات

على العائد على السهم الواحد (EPS) لشركات المساهمة العامة في فلسطين

مستوى الدلالة Sig (f)	قيمة الاختبار f	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط (R)
.389	1.080	0.158	.398

يبين الجدول (4.20) أن قيمة العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات على العائد على السهم الواحد (EPS) قد بلغت (398). وهي قيمة ضعيفة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (15.8%) وهي تشير إلى أن قواعد حوكمة الشركات تفسر من التغيير أو التباين الحاصل في متغير العائد على السهم الواحد (EPS) بقيمة النسبة المذكورة. ويشير الجدول التالي إلى نتائج تحليل التباين الذي يبين أثر دلالة قواعد حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين في متغير العائد على السهم الواحد (EPS).

جدول (4.21): نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة الشركات في متغير العائد على السهم الواحد (EPS) لشركات المساهمة العامة في فلسطين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الانحدار	0.117	4	0.029	1.080	.389
البواقي	0.624	23	0.027		
الكلية	0.742	27			

يبين الجدول (4.21) أن قيمة مستوى دلالة f قد بلغت (389). وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تشير إلى عدم وجود أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على السهم الواحد (EPS) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.

وبهدف التعرف إلى وجود أو عدم وجود أثر لتطبيق المجموعات الرئيسية لكل مجموعة من مجموعات الحوكمة على العائد على السهم الواحد (EPS)، تم إيجاد معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير العائد على السهم الواحد (EPS) والموضحة في الجدول التالي:

جدول (4.22): يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير العائد

على السهم الواحد (EPS)

مستوى الدلالة Sig (t)	t	Std error	β	القواعد/ المعاملات
0.400	-0.857	0.124	-0.106	الحد الثابت
0.501	0.684	0.055	0.038	مجلس الإدارة
0.590	-0.546	0.055	-0.030	اجتماعات الهيئة العامة
0.359	0.935	0.075	0.070	حقوق المساهمين
0.509	-0.671	0.075	-0.050	الإفصاح والشفافية

يتبين من الجدول (4.22) من خلال قيم مستوى دلالة t أن جميع قواعد حوكمة شركات المساهمة العامة في فلسطين كانت أكبر من 0.05 مما يعني عدم مساهمة وارتباط هذه القواعد (من الناحية الإحصائية) بمتغير العائد على السهم الواحد (EPS).

4.6.4. اختبار الفرضية الرابعة:

نصت الفرضية العدمية الرابعة على أنه : "لا يوجد أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على نسبة القيمة السوقية (M/B) لشركات المساهمة العامة في فلسطين. وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول (4.23): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات

على نسبة القيمة السوقية (M/B) لشركات المساهمة العامة في فلسطين

مستوى الدلالة Sig (f)	قيمة الاختبار f	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط (R)
.929	0.212	0.036	.188

يبين الجدول (4.23) أنه قيمة العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات على نسبة القيمة السوقية (M/B) قد بلغت (0.188). وهي قيمة ضعيفة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة

معامل التحديد قد بلغت (3.6%) وهي تشير إلى أن قواعد حوكمة الشركات تفسر من التغيير أو التباين الحاصل في متغير نسبة القيمة السوقية (M/B) بقيمة النسبة المذكورة. ويشير الجدول التالي إلى نتائج تحليل التباين الذي يبين أثر دلالة قواعد حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين في متغير نسبة القيمة السوقية (M/B).

جدول (4.24): نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة الشركات في متغير نسبة القيمة السوقية (M/B) لشركات المساهمة العامة في فلسطين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الانحدار	1.165	4	0.291	0.212	.929
البواقي	31.613	23	1.374		
الكلية	32.777	27			

يبين الجدول (4.24) أن قيمة مستوى دلالة f قد بلغت (.929) وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تشير إلى عدم وجود أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على نسبة القيمة السوقية (M/B) لشركات المساهمة العامة في فلسطين.

وبهدف التعرف إلى وجود أو عدم وجود أثر لتطبيق المجموعات الرئيسية لكل مجموعة من مجموعات الحوكمة على نسبة القيمة السوقية (M/B)، تم إيجاد معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير نسبة القيمة السوقية (M/B) والموضحة في الجدول التالي:

جدول (4.25): يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير نسبة

القيمة السوقية (M/B)

القواعد/ المعاملات	β	Std error	T	مستوى الدلالة Sig (t)
الحد الثابت	0.807	0.884	0.913	0.371

0.828	-0.219	0.391	-0.086	مجلس الإدارة
0.951	0.062	0.389	0.024	اجتماعات الهيئة العامة
0.433	0.799	0.530	0.423	حقوق المساهمين
0.574	-0.570	0.535	-0.305	الإفصاح والشفافية

يتبين من الجدول (4.25) من خلال قيم مستوى دلالة t أن جميع قواعد حوكمة شركات المساهمة العامة في فلسطين كانت أكبر من 0.05 مما يعني عدم مساهمة وارتباط هذه القواعد (من الناحية الإحصائية) بمتغير نسبة القيمة السوقية (M/B).

4.6.5. اختبار الفرضية الخامسة:

نصت الفرضية العدمية الخامسة على أنه: "لا يوجد أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) لشركات المساهمة العامة في فلسطين. وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول (4.26): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات

على نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) لشركات المساهمة العامة في فلسطين

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة الاختبار f	مستوى الدلالة Sig (f)
.327	0.107	0.687	.608

يبين الجدول (4.26) أنه قيمة العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات على نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) قد بلغت (0.327) وهي قيمة ضعيفة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (10.7%) وهي تشير إلى أن قواعد حوكمة الشركات تفسر من التغيير أو التباين الحاصل في متغير نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) بقيمة النسبة المذكورة. ويشير الجدول التالي إلى نتائج تحليل التباين الذي يبين أثر دلالة قواعد حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين في متغير نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E).

جدول (4.27): نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين قواعد حوكمة الشركات في متغير نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) لشركات المساهمة العامة في فلسطين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الانحدار	6,576.040	4	1,644.010	0.687	.608
البواقي	55,039.670	23	2,393.029		
الكلية	61,615.710	27			

يبين الجدول (4.27) أن قيمة مستوى دلالة f قد بلغت (.608) وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تشير إلى عدم وجود أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على الأصول (ROA) لشركات المساهمة العامة في فلسطين. ويهدف التعرف إلى وجود أو عدم وجود أثر لتطبيق المجموعات الرئيسية لكل مجموعة من مجموعات الحوكمة على نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E)، تم إيجاد معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E) والموضحة في الجدول التالي:

جدول (4.28): يوضح معاملات نموذج الانحدار الخطي والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي تم التوصل إليه من خلال قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين في متغير نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E)

القواعد/ المعاملات	β	Std error	T	مستوى الدلالة Sig (t)
الحد الثابت	19.652	36.900	0.533	0.599
مجلس الإدارة	21.922	16.312	1.344	0.192
اجتماعات الهيئة العامة	-17.225	16.235	-1.061	0.300
حقوق المساهمين	0.967	22.118	0.044	0.966
الإفصاح والشفافية	-6.901	22.333	-0.309	0.760

يتبين من الجدول (4.28) من خلال قيم مستوى دلالة t أن جميع قواعد حوكمة شركات المساهمة العامة في فلسطين كانت أكبر من 0.05 مما يعني عدم مساهمة وارتباط هذه القواعد (من الناحية الإحصائية) بمتغير نسبة القيمة السوقية إلى العائد (P/E).

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

5.1. النتائج.

5.2. التوصيات.

5.1. نتائج الدراسة:

في ضوء تحليل بيانات تطبيق قواعد الحوكمة واختبار الفرضيات وعمل تحليل النسب المالية المتعلقة بالدراسة أمكن للباحث التوصل للنتائج التالية:

- 1- أن مجموع قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة 71.55% من مجموع قواعد الحوكمة المتعلقة بشركات المساهمة العاملة في فلسطين تلاها الإفصاح والشفافية بنسبة 70.45% ثم الهيئة العامة 67.66% ثم مجلس الإدارة 68.51%
- 2- ان ما نسبته 68.94% من الشركات تطبق قواعد الحوكمة.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على العائد على الأصول ROA لشركات المساهمة العامة في فلسطين.
- 4- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على العائد على حقوق الملكية ROE لشركات الخدمات المساهمة العامة في فلسطين.
- 5- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على العائد للسهم الواحد EPS لشركات الخدمات المساهمة العامة في فلسطين.
- 6- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على نسبة القيمة السوقية الي الدفترية M/B لشركات الخدمات المساهمة العامة في فلسطين.
- 7- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على نسبة القيمة السوقية الى العائد P/E لشركات الخدمات المساهمة العامة في فلسطين.
- 8- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأثر تطبيق قواعد الحوكمة على أداء الشركات في السنوات المالية (2011 - 2012 - 2013).
- 9- يلتزم مجلس الادارة بالحصول على تأكيدات من توفير كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة وايصالها لجميع الاعضاء بما يمكنهم من القيام بتأدية جميع مهماتهم و الالمام بكافة التفاصيل المتعلقة بالشركة.

- 10- يقوم مجلس الادارة بمراجعة الادارة التنفيذية ومتابعة مدى تطبيقها للخطط الاستراتيجية والسياسات العامة والاجراءات المتعارف عليها.
- 11- تقوم الادارة التنفيذية باتخاذ كافة الاجراءات المتعلقة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة.
- 12- يلتزم مجلس الادارة و الادارة التنفيذية بتوفير المعلومات الإفصاحية للمساهمين بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذو العلاقة بالشركة.

5.2. توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة فإن أهم ما أوصت به الدراسة التالي:

- 1- الاهتمام بقواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين والافصاح والشفافية والهيئة العامة ومجلس الإدارة وما يترتب عن ذلك من ضبط لأداء الشركات.
- 2- ان تقوم الشركات بالالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة لضمان تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وان يتم الإفصاح عن عدد الاجتماعات وطبيعة القرارات المتخذة والسياسات المتعلقة بالمكافئات والحوافز ومدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- 3- ضرورة أن يكون عضو مجلس الادارة مؤهلا، ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمور الادارية والخبرة العلمية والعملية، وأن يكون ملما بالتشريعات ذات العلاقة ويحقوق وواجبات مجلس الادارة.
- 4- نتيجة لعدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة ومؤشرات النسب المالية فإن الدراسة أوصت بالتالي:
 - أ- إيجاد مؤشر قياس لتطبيق قواعد حوكمة الشركات في القطاعات المتشابهة كقطاعات الخدمات والصناعة.
 - ب- التركيز على العوامل التركيبية في مجلس الإدارة، وذلك لضمان الاتساق في تقييم الشركات بمقارنة تطبيقها مع التطبيقات الأخرى مع الشركات الأخرى.
 - ت- التأكيد على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين، وذلك لضمان ضبط العمليات التشغيلية وتوزيع الحقوق والواجبات داخل الشركة للوصول إلى أفضل علاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والموظفين وكل من له علاقة بالشركات.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

* القران الكريم .

* الحديث الشريف.

1. أبو حمام، ماجد. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. أحمد، محمود، والكسار، طلال. (2009). استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات. قدّم إلى المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم الاقتصاد بجامعة الزرقاء الخاصة، الاردن.
3. الأسطل، أحمد. (2010). دور بيانات التكاليف في تعزيز القدرة التنافسية في ظل آليات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. الأغا، بسام. (2005). أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
5. بورقبة، شوقي. (2009). الحوكمة في المصارف الإسلامية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
6. بيت التمويل الكويتي، (2010). دليل حوكمة الشركات. ص. 4.
7. الجرجاوي، زياد. (2010). القواعد المنهجية لبناء الاستبيان (ط.2). فلسطين: مطبعة أبناء الجراح.
8. حبوش، محمد. (2007). مدى التزام شركات المساهمة العامة بقواعد حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

9. الحمداني، موفق. (2006). مناهج البحث العلمي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر.
10. رابح، بوقرة، وهاجرة، غانم. (2012). الحوكمة-المفهوم والأهمية. قدّم إلى الملتقى الوطني بجامعة محمد خيضر، بسكرة.
11. سعادة، عقاري. (2009). استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
12. سوق فلسطين للأوراق المالية، (2010). قراءة القوائم المالية. برنامج التوعية الاستثمارية، ص 14.
13. الشيخ، عبد الرازق. (2012). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
14. طلفاح، أحمد. (2005، أبريل). مؤشرات تصنيف الجدارة الائتمانية السياسية. المعهد العربي للتخطيط، ص 2.
15. عبد المجيد، محمود، والكسار، طلال. (2013). مفاهيم التقويم وقياس الأداء. قدّم إلى كلية التدريب، الرياض.
16. عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. (2001). البحث العلمي - مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
17. العزايزة، ممدوح. (2009). مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
18. غادر، محمد. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها. قدّم إلى المؤتمر العلمي الدولي لكلية إدارة الاعمال بجامعة الجنان، لبنان.
19. اللجنة الوطنية للحوكمة، (2009، تشرين ثاني). مدونة حوكمة الشركات في فلسطين. ص 15.
20. المناصير، عمر. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء.

21. موسى، محمد. (2010). حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية (ط. 2). مصر: جامعة طنطا.
22. نسمان، إبراهيم. (2009). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
23. هيئة سوق راس المال، (2012، تموز). الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المدرجة في فلسطين. الإدارة العامة للدراسات والتطوير.
24. القحطاني، محمد على مانع. (2002). أثر بيئة العمل الداخلية على الولاء التنظيمي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Alhadad, W. (2012). *The Effect Of Corporate On The Performance Of Jordania Industrial.* Phd Thesis, Isra Private University. Jordan.
2. Aranha, N. (2006). *Corporate Governace* And Strategic Leadership In Family Based Multi international Entrepreneurial. Master Thesis, India.
3. Benea, A. (2012). *Continuity And Change In Banking Corporate Governace.* Master Thesis, Linkoping University. Sweden.
4. Davidson & singh. (2003). *Agency Cost Corporate Governace and Ownershop Structure.* Master Thesis, Air University Islamabad. Pakistan.
5. Flodberg, D. &Nadjari, Dayan. (2013). *The Link Between Corporate Governace And Firm Performance In The Nordic Countries.* Master Thesis, University Of Gotthemburg.German.
6. Greenbury, R. (1995). *Directors Remunration.* Britain.
7. Hample Report. (1998). Committee On Corporate Governace. P.5.
8. Hoom, F. (2011). *Mergers And Acquisition Firm Performance And Corporate Governace.* Phd Thesis, University Of Twente. Netheria.
9. Li, X. (2010). *Corporate Governace , Firm Performance And Executive Compensation,* Master Thesis, University Of Saskatchewan. Canada.
10. Oecd. (2004). *Oecd Principles Of Corporate Governace* .America.

11. Oecd. (2008). *Oecd Principles Of Corporate Governace* . America.
12. Oecd. (2012). *Oecd Principles Of Corporate Governace*. America.
13. Smith, A. (2005). *The Wealth Of Nations*. America: Pennsylvania State University.
14. Steger, U., & Wolfgang. (2008). *Mastering Global Corporate Governace* America.
15. Sternberg, E. (2004). *Corporate Governace Accountability In Marketpalace* (2nd Ed). Britain.
16. Zhang, I. (2007). *Economic Consequences Of The Sarbanes–Oxley Act Of 2002*. Master Thesis, University Of Rochester. Britain.
17. Cadbury. (1992). The Committee On The Financial Aspects Of Corporate Governace And Ge And Co.Ltd., P.14
18. Shleifer, A., Vishny, R. (1997, June). A survey Of Corporate Governace . *The Journal Of Finance*, 11(2), 1–47.
19. Cadbury. (1992). The Committee On The Financial Aspects Of Corporate Governace And Ge And Co.Ltd., P.14
20. Zions Bank Business Builder6.(2013).How To Analyse Your Business Using Finantial Ratios., P.83
21. Standard & Poors. (2012, April 4). *International Finance Corporation*. Retrieved January 4, 2014 from www.standardandpoors.com/ratingsdirect

ثالثاً: مواقع الإنترنت لها علاقة بالدراسة:

1. -www.cipe.org/ert.
2. -www.pma.ps/ar-eg.
3. -www.investopedia.com/university/ratios/landing.asp

الملاحق

- الاستبانة في صورتها النهائية.
- تحليل النسب المالية الخاصة بالشركات.
- إحصائيات وبيانات الحوكمة في فلسطين.
- أسماء محكمي الاستبيان.



ملحق رقم (1)

الجامعة الإسلامية - غزة
كلية الدراسات العليا
قسم المحاسبة و التمويل

الأخ الكريم / الأخت الكريمة حفظه / ها الله
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته
تحية طيبة و بعد،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية تهتم بموضوع الحوكمة و قياس مدى تطبيق قواعدها وعلاقتها ذلك بأداء الشركات المساهمة العامة وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، بعنوان/

مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العاملة في

فلسطين (دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي)

لذا أمل من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بدقة، حيث أن صحة نتائج هذه الاستبانة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

إن تعاونكم معي هو من أجل دعم نجاح البحث العلمي في فلسطين، مع العلم أن المعلومات التي سيجمعها الباحث لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

بوركت جهودكم

الباحث

حسن سعيد صهيون

يرجى التكرم بوضع علامة على العبارة المناسبة التي تنطبق عليك:

القسم الأول : المعلومات العامة

أولا : المعلومات الشخصية

1- المؤهل العلمي :

دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

2- التخصص العلمي :

محاسبة إدارة أعمال اقتصاد

علوم مالية أخرى، حددها.

3- المركز الوظيفي :

عضو مجلس إدارة مدير عام الشركة مدير مالي

مدير تنفيذي رئيس قسم أخرى، حددها

4- عدد سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات من 5-10 سنوات من 11-15 سنة

أكثر من 16 سنة.

ثانيا: معلومات عن الشركة

5- نشاط الشركة :

تجاري خدماتي صناعي

مصرفي تأمين

6- عمر الشركة (مدة ممارسة الشركة لنشاطها):

أقل من 5 سنوات من 5-10 سنوات من 11-15 سنة

أكثر من 16 سنة.

7- عدد موظفي الشركة

أقل من 10 موظفين من 11-50 موظف من 51 - 100 موظف

أكثر من 100 موظف.

8- رأس مال الشركة

نرجو العلم بأن رقم (1) أقل درجة موافقة و درجة (10) تدل على أعلى درجة موافقة

درجة الموافقة										القاعدة	الرقم
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1		
										يوجد في نظام الشركة تحديد لعدد أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص و لا يزيد عن ثلاثة عشر.	1
										يجري انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لاسلوب التصويت في الجمعية العمومية بمقدار عدد الاسهم المملوكة.	2
										عضو مجلس الإدارة المنتخب يبقى طول فترة الدورة الزمنية للمجلس و لا يتم تغييره إلا إذا تبين وجود أحد الاسباب التي تمنعه من مزاوله عمله.	3
										يلتزم المجلس بعدم تفويض رئيس مجلس الإدارة للقيام بأية اعمال تنفيذية اخرى.	4
										عضو مجلس الإدارة مؤهلا و يتمتع بقدر كاف من المعرفة بالامور الادارية و الخبرة و أن يكون ملما بالتشريعات ذات العلاقة و بحقوق وواجبات مجلس الإدارة.	5
										لا يتقاطع نشاط عضو مجلس الإدارة مع أنشطة الشركة، أو يكون أحد الموردين الرئيسيين لسلعة أو خدمة تكون عنصر أساسي في العملية الانتاجية.	6
										يتم التأكد من توفير كافة المعلومات و البيانات الخاصة بالشركة لاجراء مجلس الإدارة بما يمكنهم من القيام بواجبهم و الالمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة.	7
										يتم الاستعانة من قبل مجلس ادارة الشركة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة و تجنب تضارب المصالح.	8

									النظام الداخلي يتم مراجعته، و يتحدد بموجبه وبشكل مفصل مهام و صلاحيات المجلس و مسؤولياته.	9
									يتم وضع سياسة لادارة المخاطر التي تواجهها الشركة.	10
									يتم الاعلان مسبقا عن موعد الافصاح عن البيانات المالية قبل موعد اعلانها بما لا يقل عن ثلاثة ايام عمل.	11
									يتم وضع سياسة الافصاح و الشفافية الخاصة بالشركة و متابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية و التشريعات النافذة.	12
									يتم وضع اجراءات تمنع المطلعين في الشركة من استغلال معلومات سرية لتحقيق مكاسب مادية و معنوية.	13
									يتم وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الاشخاص المفوضين و حدود الصلاحيات المفوضة لهم.	14
									يتم وضع آلية لاستقبال الشكاوى و الاقتراحات المقدمة للمساهمين.	15
									يتم ادراج اقتراحات المساهمين الخاصة بمواضيع معينة على جدول اعمال الهيئة العامة بشكل يضمن دراستها و اتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة.	16
									يتم وضع سياسة تنظيم العلاقة مع الاطراف ذوي المصالح.	17
									يتم اعتماد اسس منح الحوافز و المكافآت و المزايا الخاصة باعضاء مجلس الادارة و الادارة التنفيذية.	18
									يتم وضع اجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة و مراجعتها و تقييم مدى تطبيقها.	19
									يتم تقييم و مراجعة أداء الادارة التنفيذية للشركة لمدى تطبيقها للاستراتيجيات و السياسات و الخطط و الاجراءات الموضوعية.	20
									يتم اخذ قرار من مجلس الادارة بالالتزام بالخطوات الكفيلة لتحقيق الرقابة على سير العمل في الشركة.	21

									22	يتم انشاء وحدة خاصة للرقابة و التدقيق الداخلي تكون مهمتها الالتزام باحكام التشريعات النافذة و متطلبات الجهات الرقابية و الانظمة الداخلية و السياسات و الخطط و الاجراءات التي يضعها مجلس الادارة.
									23	يجري تشكيل العدد الانسب من اللجان حسب حاجة الشركة و ظروفها، لكي يتمكن مجلس الادارة من تادية مهامه بشكل فعال و تحدد تلك اللجان بمهام و فترات و صلاحيات محددة.
									24	يجري تشكيل لجنة التدقيق و الترشيحات و المكافآت من مجلس الادارة .
									25	تتكون لجنة التدقيق و الترشيحات و المكافآت من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين ، لا يقل عددهم عن الثلاثة على ان يكون اثنان منهم من الاعضاء المستقلين و أن يتأسس اللجنة احدهما.
									26	تضع لجنة التدقيق أعمالها وفقا لخطة يتم التوافق عليها من جميع اعضاء مجلس الادارة.
									27	تعمل لجنتي التدقيق و المكافآت على صياغة قراراتهما و توصياتهما و رفعهم إلى مجلس الادارة وعمل تقريراً حول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة.
									28	يتم تكليف لجنة الترشيحات و المكافآت بالمهام التالية : 1- التأكد من استقلالية الاعضاء المستقلين بشكل مستمر .
									29	2- اعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت و المزايا و الحوافز و الرواتب في الشركة و مراجعتها بشكل سنوي.
									30	3- تحديد احتياجات الشركة من المكافآت على مستوى الادارة التنفيذية العليا للموظفين و أسس اختيارهم.
									31	4- اعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية و التدريب في الشركة و مراقبة تطبيقها و مراجعتها بشكل سنوي.

										32	تتمتع لجنة الترشيحات و المكافآت بالصلاحيات التالية : 1 - طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي الشركة الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل و دقيق.
										33	2- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الادارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
										34	3- طلب حضور أي موظف في الشركة للحصول على أي ايضاحات ضرورية .
										35	يتم الافصاح عن عدد اجتماعات مجلس الادارة في التقرير السنوي للشركة.
										36	يوجه مجلس الادارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور الهيئة العامة برسائل الجوال الخاص بالمساهم، قبل 21 يوما من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع على ان يتم اعداد الترتيبات و الاجراءات المناسبة لعقد الاجتماع بما في ذلك اختيار المكان و الزمان
										37	يتم الاعلان عن موعد و مكان عقد اجتماع الهيئة العامة في ثلاث صحف يومية محلية و لمرتين على الاقل و على الموقع الالكتروني للشركة.
										38	يتم الالتزام بعدم ادراج أية مواضيع جديدة في الاجتماع غير مدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة المرسل سابقا للمساهمين.
										39	يقوم المساهم الراغب بالترشح لعضوية مجلس الادارة بارسال نبذة تعريفية عنه قبل انتهاء السنة المالية للشركة و التي تسبق السنة التي يعقد فيها اجتماع الهيئة العامة لانتخاب المجلس.

										40	يقوم مجلس ادارة الشركة بارفاق النبذة التعريفية للمساهم الراغب بالترشح للعضوية بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة .
										41	يتمتع المساهمين في الشركة بحق الحصول على الارباح السنوية خلال الفترة المتعارف عليها قانونيا من صدور قرار الهيئة العامة.
										42	تكون أولوية الاكتتاب في أية اصدارات اسهم جديدة للمساهمين القدامى قبل طرحها للمستثمرين الاخرين.
										43	يتم اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق البديلة بما في ذلك التحكيم، نتيجة مخالفات التشريعات النافذة أو النظام الاساسي للشركة أو الخطأ أو التقصير أو الاهمال في ادارة الشركة أو افشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة.
										44	تتوفر فقرة في النظام الداخلي توضح من خلالها كيفية إعفاء عضو مجلس الادارة من مهامه .
										45	يمكن للمساهمين طلب اجراء تدقيق على اعمال الشركة و دفاترها للذين يملكون 10% فأكثر من أسهم الشركة.
										46	تتمتع الهيئة العامة بصلاحيات واسعة و خصوصا صلاحية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر و من ضمنها بيع نسبة مهمة من اصول الشركة أو جزء قد يؤثر على تحقيق أهداف و غايات الشركة.
										47	تضمن الشركة اجراءات عمل خطية وفقا لسياسة الافصاح المعتمدة من قبل مجلس الادارة لتنظيم شؤون الافصاح عن المعلومات و متابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية و التشريعات النافذة.
										48	توفر الشركة المعلومات الافصاحية للمساهمين و المستثمرين بما في ذلك الافصاحات المتعلقة بتعاملات الاطراف ذو العلاقة مع الشركة.

										49	تقوم الشركة باستخدام موقعها الالكتروني على شبكة الانترنت لتعزيز الافصاح و الشفافية و توفير المعلومات.
										50	تقوم الشركة بالافصاح عن سياستها و برامجها تجاه المجتمع المحلي و البيئة.
										51	يتوفر لدى جميع اعضاء لجنة التدقيق المعرفة و الدراية في الامور المالية و أن يكون لدى احدهم على الاقل خبرة في مجال المحاسبة أو الامور المالية أو أن يكون حاملا لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الاخرى ذات العلاقة.
										52	تضع الشركة جميع الامكانات اللازمة تحت تصرف لجنة التدقيق بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء كما كان ذلك ضروريا.
										53	تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من اشخاص الادارة التنفيذية أو من يمثلها مرة واحدة على الاقل في السنة.
										54	تقوم اللجنة بمتابعة مدى تقييد الشركة و التزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة و متطلبات الجهات الرقابية.
										55	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة تعاملات الاطراف ذوي العلاقة مع الشركة و التوصية بشأنها لمجلس الادارة قبل ابرامها.
										56	يمارس مدقق الحسابات الخارجي واجباته لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد على أن لا يتولى الشريك المسؤول في مدقق الحسابات الخارجي تدقيق حسابات الشركة لأكثر من اربعة سنوات متتالية
										57	لا تكلف الشركة على ألا يقوم مدقق الحسابات الخارجي بأية اعمال اضافية اخرى كتقديم الاستشارات الادارية و الفنية.
										58	يراعى عدم تعيين أي موظف من موظفي مكتب التدقيق الخارجي في الادارة العليا في الشركة إلا بعد مرور سنة من تركه تدقيق الحسابات في الشركة.

ملحق رقم (2): تحليل نسب الاستبانة

صافي الربح (دولار امريكي)			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
40,438,831	38,347,397	33,980,673	POB	بنك فلسطين المحدود	1
-2,073,538	-2,000,734	4,157,035	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
36,381	-1,093,489	474,666	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
2,936,927	1,703,788	1,456,537	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
6,526,862	5,825,988	4,034,147	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
4,561,995	8,414,541	8,374,034	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
353,318	603,555	1,783,236	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
2,041,548	-639,340	1,684,443	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
3,500,463	648,513	887,058	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
820,629	2,433,201	813,840	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
151,858	-847,672	-1,113,489	MIC	المشرق للتأمين	11
5,490,644	4,712,693	3,007,942	NIC	التأمين الوطنية	12
91,827,000	82,132,000	90,006,000	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
114,682	62,167	589,127	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
1,958,574	1,826,277	2,552,984	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
-219,630	-866,810	-455,557	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
4,739,649	3,267,925	4,581,794	QUDS	بنك القدس	17
-	-23,826,190	-26,179,253	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
2,779,154	2,007,453	1,722,885	INB	البنك الوطني الإسلامي	19
785,019	720,578	520,659	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
352,437	223,887	506,746	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
-1,017,306	-994,006	-1,852,671	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22

482,961	690,591	335,743	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
6,476,492	10,980,695	2,018,288	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك)	24
-139,577	-105,167	60,823	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
84,539	-63,963	415,179	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
321,755	15,127	26,740	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
3,361,674	683,797	-298,790	AZIZA	دواجن فلسطين	28
5,480,204	4,976,593	2,958,471	BPC	بيرزيت للأدوية	29

اجمالي الموجودات (دولار امريكي)			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
2,348,045,943	2,004,494,095	1,653,960,732	POB	بنك فلسطين المحدود	1
118,468,283	113,666,844	96,472,866	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
32,349,449	31,553,233	32,755,818	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
84,746,019	79,201,058	74,733,162	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
502,251,830	423,109,279	392,675,894	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
118,007,104	112,524,140	117,726,912	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
41,183,319	41,338,392	51,556,532	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
50,631,493	51,195,974	51,370,786	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
469,814,701	375,216,122	301,405,913	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
37,665,994	30,925,508	19,006,070	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
18,563,610	14,997,100	13,768,815	MIC	المشرق للتأمين	11
79,271,711	73,432,305	72,879,376	NIC	التامين الوطنية	12
666,212,000	616,521,000	574,842,000	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
227,296,000	186,169,212	168,803,636	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
288,414,977	258,689,765	243,475,121	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
11,366,673	12,658,010	11,723,148	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
531,783,355	480,906,793	467,680,177	QUDS	بنك القدس	17
279,762,032	293,648,218	288,454,186	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
75,009,174	70,591,791	50,264,824	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
15,605,400	13,015,940	10,292,428	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
13,198,877	13,445,030	12,094,002	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
31,792,919	32,194,064	32,499,955	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22
4,361,594	3,986,331	3,725,271	APC	العربية لصناعة الدهانات	23

237,212,264	214,819,349	198,084,744	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك)	24
5,006,820	5,250,305	5,964,187	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
9,510,327	9,406,946	10,113,870	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
2,855,249	2,736,592	2,422,451	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
34,419,473	31,844,699	31,269,678	AZIZA	دواجن فلسطين	28
64,753,100	59,958,678	40,228,844	BPC	بيرزيت للادوية	29

اجمالي حقوق الملكية (دولار امريكي)			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
252,018,974	220,973,909	194,399,762	POB	بنك فلسطين المحدود	1
78,938,737	80,474,808	66,931,229	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
3,806,082	3,445,790	4,450,089	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
27,614,810	26,599,388	25,323,769	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
63,463,651	57,906,492	52,080,504	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
79,119,347	80,557,352	78,142,811	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
39,659,282	39,751,339	49,616,646	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
15,979,644	12,676,326	13,312,666	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
62,321,764	57,208,245	56,480,729	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
9,998,971	8,829,279	5,852,036	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
983,652	322,123	-764,363	MIC	المشرق للتأمين	11
28,657,830	24,933,948	21,734,321	NIC	التأمين الوطنية	12
502,687,000	458,573,000	428,730,000	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
28,425,815	28,068,650	28,066,455	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
67,943,137	65,934,527	64,405,029	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
10,062,760	10,236,038	11,131,678	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
64,991,920	57,985,686	54,578,746	QUDS	بنك القدس	17
91,365,999	112,690,881	136,092,929	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
19,405,181	17,928,390	13,285,171	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
9,903,658	8,076,907	6,172,369	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
13,248,845	12,090,403	11,793,683	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
18,379,010	19,396,370	20,458,365	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22
3,006,715	2,530,754	2,296,195	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
93,272,832	83,483,876	76,589,349	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك)	24
4,308,589	4,432,238	5,416,722	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25

9,426,545	9,285,408	9,485,888	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
710,425	994,253	1,022,123	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
24,279,387	19,434,219	18,301,059	AZIZA	دواجن فلسطين	28
64,753,100	47,885,829	31,930,959	BPC	بيرزيت للادوية	29

عدد الأسهم			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
150,000,000	134,000,000	120,000,000	POB	بنك فلسطين المحدود	1
67,784,000	61,291,227	41,158,762	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
5,197,285	4,970,404	5,274,066	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
10,127,337	10,022,282	9,710,246	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
49,823,374	48,940,068	46,908,686	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
57,024,937	60,103,864	59,814,528	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
32,414,495	29,157,246	38,766,000	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
40,030,352	37,608,235	33,688,860	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
47,951,547	46,332,357	47,183,936	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
6,187,500	5,530,000	5,086,500	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
5,061,933	5,297,950	5,200,000	MIC	المشرق للتأمين	11
11,988,305	11,991,585	12,031,768	NIC	التأمين الوطنية	12
131,557,306	131,621,794	131,703,918	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
28,670,500	31,083,500	29,456,350	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
52,943,342	53,714,029	53,187,166	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
9,983,181	10,017,157	8,937,465	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
50,000,000	50,000,000	50,000,000	QUDS	بنك القدس	17
266,561,025	264,735,444	261,792,530	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
15,579,891	15,347,503	11,351,506	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
8,000,000	6,473,773	5,000,000	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
11,013,656	11,194,350	11,016,217	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
19,564,615	24,850,150	25,036,094	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22
1,500,000	1,500,000	1,500,000	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
69,498,069	78,981,609	70,372,690	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك)	24

4,409,558	4,409,558	5,511,947	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
9,393,222	9,137,571	9,435,886	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
949,129	951,383	990,370	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
13,446,696	13,581,363	13,407,784	AZIZA	دواجن فلسطين	28
18,514,202	19,214,644	13,080,508	BPC	بيرزيت للأدوية	29

القيمة السوقية			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
3.20	2.99	2.90	POB	بنك فلسطين المحدود	1
0.66	0.70	0.70	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
1.15	1.40	1.50	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
2.50	2.60	2.94	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
1.54	1.02	0.84	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
1.42	1.38	1.19	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
0.44	0.61	0.56	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
0.16	0.20	0.28	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
1.15	0.92	0.80	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
1.46	1.20	1.00	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
0.54	0.58	0.78	MIC	المشرق للتأمين	11
3.60	3.87	3.84	NIC	التأمين الوطنية	12
5.80	5.15	5.29	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
0.69	0.76	0.73	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
0.88	0.91	0.97	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
4.99	5.10	5.07	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
0.99	0.90	0.99	QUDS	بنك القدس	17
3.24	1.28	1.31	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
1.00	1.00	1.00	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
1.00	1.00	1.00	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
1.03	1.02	1.02	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
0.86	0.61	0.63	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22

3.40	2.52	2.45	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
1.00	1.00	1.00	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك)	24
0.82	0.81	0.79	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
0.97	0.99	0.69	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
0.38	0.43	0.40	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
2.50	2.46	2.45	AZIZA	دواجن فلسطين	28
3.30	3.19	3.19	BPC	بيرزيت للادوية	29

القيمة الدفترية			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
1.68	1.65	1.62	POB	بنك فلسطين المحدود	1
1.16	1.31	1.63	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
0.73	0.69	0.84	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
2.73	2.65	2.61	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
1.27	1.18	1.11	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
1.39	1.34	1.31	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
1.22	1.36	1.28	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
0.40	0.34	0.40	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
1.30	1.23	1.20	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
1.62	1.60	1.15	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
0.19	0.06	-0.15	MIC	المشرق للتأمين	11
2.39	2.08	1.81	NIC	التأمين الوطنية	12
3.82	3.48	3.26	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
0.99	0.90	0.95	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
1.28	1.23	1.21	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
1.01	1.02	1.25	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
1.30	1.16	1.09	QUDS	بنك القدس	17
0.34	0.43	0.52	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
1.25	1.17	1.17	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
1.24	1.25	1.23	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
1.20	1.08	1.07	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
0.94	0.78	0.82	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22

2.00	1.69	1.53	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
1.34	1.06	1.09	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (إيبك)	24
0.98	1.01	0.98	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
1.00	1.02	1.01	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
0.75	1.05	1.03	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
1.81	1.43	1.36	AZIZA	دواجن فلسطين	28
3.50	2.49	2.44	BPC	بيرزيت للأدوية	29

ROA			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
0.02	0.02	0.02	POB	بنك فلسطين المحدود	1
-0.02	-0.02	0.04	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
0.00	-0.03	0.01	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
0.03	0.02	0.02	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
0.01	0.01	0.01	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
0.04	0.07	0.07	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
0.01	0.01	0.03	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
0.04	-0.01	0.03	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
0.01	0.00	0.00	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
0.02	0.08	0.04	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
0.01	-0.06	-0.08	MIC	المشرق للتأمين	11
0.07	0.06	0.04	NIC	التأمين الوطنية	12
0.14	0.13	0.16	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
0.00	0.00	0.00	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
0.01	0.01	0.01	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
-0.02	-0.07	-0.04	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
0.01	0.01	0.01	QUDS	بنك القدس	17
-0.08	-0.08	-0.09	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
0.04	0.03	0.03	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
0.05	0.06	0.05	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
0.03	0.02	0.04	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
-0.03	-0.03	-0.06	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22

0.11	0.17	0.09	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
0.03	0.05	0.01	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك)	24
-0.03	-0.02	0.01	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
0.01	-0.01	0.04	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
0.11	0.01	0.01	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
0.10	0.02	-0.01	AZIZA	دواجن فلسطين	28
0.08	0.08	0.07	BPC	بيرزيت للادوية	29

ROE			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
0.16	0.17	0.17	POB	بنك فلسطين المحدود	1
-0.03	-0.02	0.06	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
0.01	-0.32	0.11	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
0.11	0.06	0.06	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
0.10	0.10	0.08	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
0.06	0.10	0.11	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
0.01	0.02	0.04	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
0.13	-0.05	0.13	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
0.06	0.01	0.02	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
0.08	0.28	0.14	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
0.15	-2.63	1.46	MIC	المشرق للتأمين	11
0.19	0.19	0.14	NIC	التأمين الوطنية	12
0.18	0.18	0.21	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
0.00	0.00	0.02	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
0.03	0.03	0.04	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
-0.02	-0.08	-0.04	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
0.07	0.06	0.08	QUDS	بنك القدس	17
-0.23	-0.21	-0.19	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
0.14	0.11	0.13	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
0.08	0.09	0.08	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
0.03	0.02	0.04	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
-0.06	-0.05	-0.09	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22

0.16	0.27	0.15	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
0.07	0.13	0.03	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (إيبك)	24
-0.03	-0.02	0.01	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
0.01	-0.01	0.04	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
0.45	0.02	0.03	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
0.14	0.04	-0.02	AZIZA	دواجن فلسطين	28
0.08	0.10	0.09	BPC	بيرزيت للادوية	29

EPS			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
0.27	0.29	0.28	POB	بنك فلسطين المحدود	1
-0.03	-0.03	0.10	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
0.01	-0.22	0.09	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
0.29	0.17	0.15	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
0.13	0.12	0.09	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
0.08	0.14	0.14	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
0.01	0.02	0.05	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
0.05	-0.02	0.05	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
0.07	0.01	0.02	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
0.13	0.44	0.16	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
0.03	-0.16	-0.21	MIC	المشرق للتأمين	11
0.46	0.39	0.25	NIC	التأمين الوطنية	12
0.70	0.62	0.68	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
0.00	0.00	0.02	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
0.04	0.03	0.05	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
-0.02	-0.09	-0.05	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
0.09	0.07	0.09	QUDS	بنك القدس	17
-0.08	-0.09	-0.10	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
0.18	0.13	0.15	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
0.10	0.11	0.10	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
0.03	0.02	0.05	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
-0.05	-0.04	-0.07	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22

0.32	0.46	0.22	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
0.09	0.14	0.03	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (إيبك)	24
-0.03	-0.02	0.01	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
0.01	-0.01	0.04	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
0.34	0.02	0.03	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
0.25	0.05	-0.02	AZIZA	دواجن فلسطين	28
0.30	0.26	0.23	BPC	بيرزيت للادوية	29

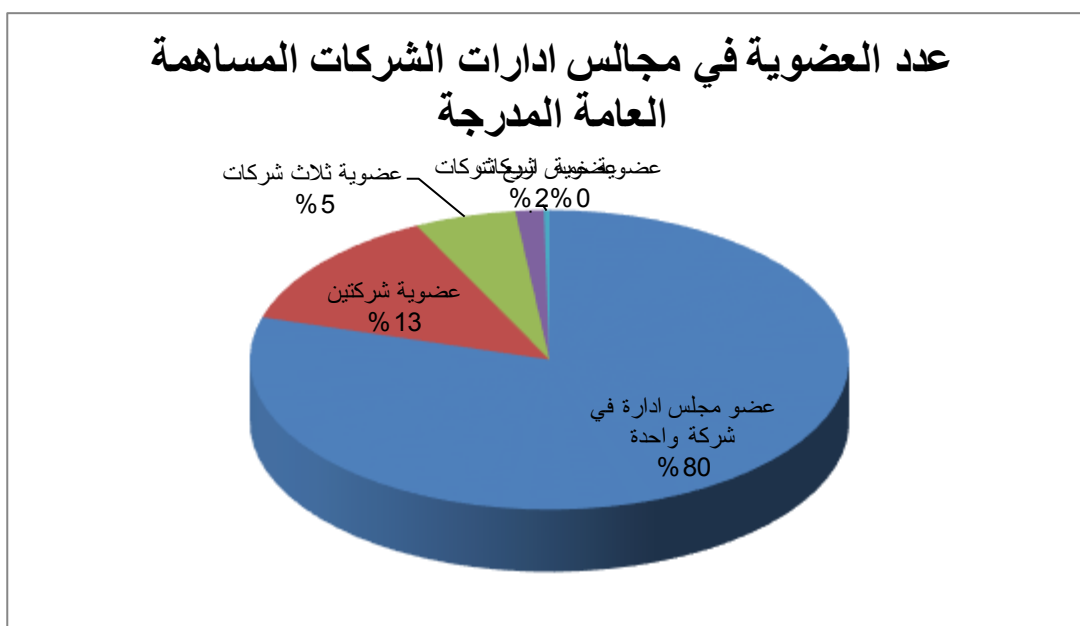
M/B			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
1.90	1.81	1.79	POB	بنك فلسطين المحدود	1
0.57	0.53	0.43	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
1.57	2.02	1.78	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
0.92	0.98	1.13	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
1.21	0.86	0.76	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
1.02	1.03	0.91	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
0.36	0.45	0.44	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
0.40	0.59	0.71	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
0.88	0.75	0.67	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
0.90	0.75	0.87	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
2.78	9.54	-5.31	MIC	المشرق للتأمين	11
1.51	1.86	2.13	NIC	التأمين الوطنية	12
1.52	1.48	1.63	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
0.70	0.84	0.77	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
0.69	0.74	0.80	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
4.95	4.99	4.07	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
0.76	0.78	0.91	QUDS	بنك القدس	17
9.45	3.01	2.52	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
0.80	0.86	0.85	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
0.81	0.80	0.81	ALMOLTAZEM	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
0.86	0.94	0.95	ABRAJ	أبراج الوطنية	21
0.92	0.78	0.77	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22

1.70	1.49	1.60	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
0.75	0.95	0.92	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك)	24
0.84	0.81	0.80	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
0.97	0.97	0.69	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
0.51	0.41	0.39	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
1.38	1.72	1.79	AZIZA	دواجن فلسطين	28
0.94	1.28	1.31	BPC	بيرزيت للادوية	29

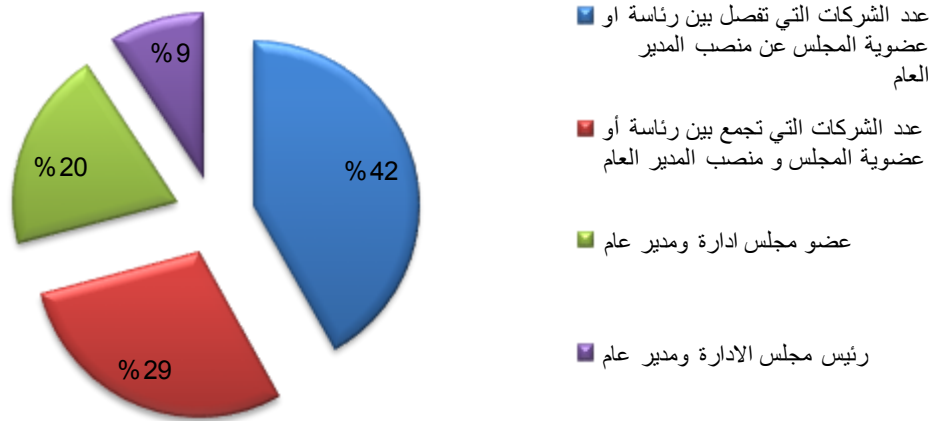
P/E			رمز الشركة	اسم الشركة	مسلسل
2013	2012	2011			
11.87	10.45	10.24	POB	بنك فلسطين المحدود	1
-21.58	-21.44	6.93	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2
164.29	-6.36	16.67	PICO	شركة فلسطين للتأمين	3
8.62	15.29	19.60	TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	4
11.76	8.57	9.77	ISBK	شركة البنك الاسلامي الفلسطيني	5
17.75	9.86	8.50	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء	6
40.37	29.47	12.17	VCI	شركة الاتحاد للاعمار و الاستثمار	7
3.14	-11.76	5.60	AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
15.75	65.73	42.55	AIP	البنك الاسلامي العربي	9
11.01	2.73	6.25	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	10
18.00	-3.63	-3.64	MIC	المشرق للتأمين	11
7.86	9.85	15.36	NIC	التأمين الوطنية	12
8.31	8.25	7.74	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	13
172.50	380.00	36.50	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	14
23.79	26.76	20.21	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	15
-226.82	-58.94	-99.47	PSE	سوق فلسطين للاوراق المالية	16
10.44	13.77	10.80	QUDS	بنك القدس	17
-40.50	-14.22	-13.10	WATANIYA	الوطنية موبايل	18
5.61	7.65	6.59	INB	البنك الوطني الاسلامي	19
10.19	8.98	9.60	ALMOLTAZE M	الملتزم للتأمين و الاستثمار	20
32.19	51.00	22.17	ABRAJ	أبراج الوطنية	21

-16.54	-15.25	-8.51	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	22
10.56	5.47	10.95	APC	العربية لصناعة الدهانات	23
10.73	7.19	34.87	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك)	24
-25.91	-33.96	71.59	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25
107.78	141.43	15.68	ARAB	المستثمرون العرب المساهمة المحدودة	26
1.12	27.04	14.81	ARE	المؤسسة العقارية العربية	27
10.00	48.86	109.94	AZIZA	دواجن فلسطين	28
11.15	12.32	14.10	BPC	بيرزيت للأدوية	29

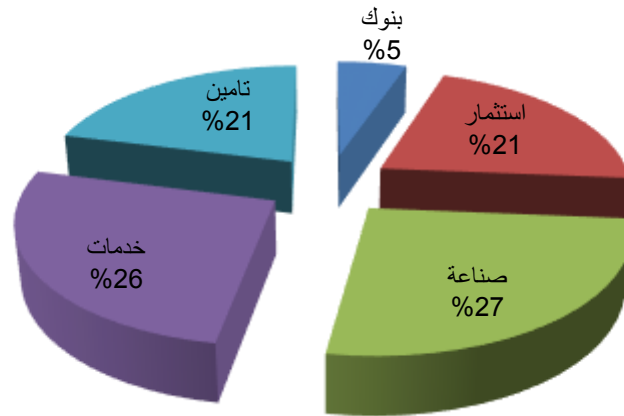
ملحق رقم (3) احصائيات وبيانات الحوكمة في فلسطين :



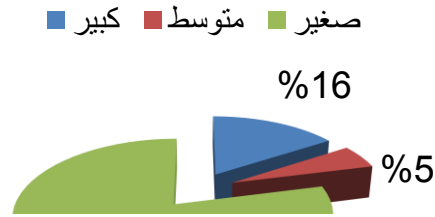
الفصل بين رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة ومنصب المدير العام



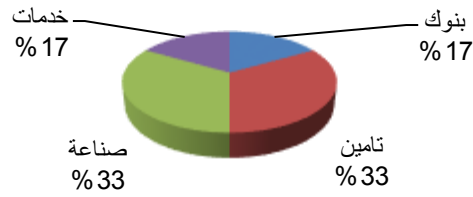
التوزيع القطاعي للشركات التي يشغل فيها رئيس أو عضو مجلس الادارة منصب المدير العام 19 شركة



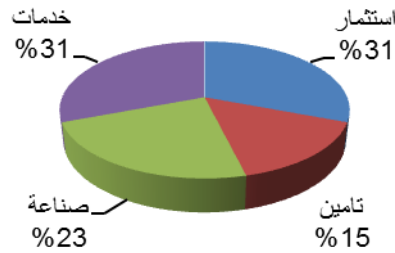
شركات التي يشغل فيها رئيس او عضو دارة منصب المدير العام وفقا لحجم راس المال



التوزيع القطاعي للشركات التي يشغل فيها رئيس مجلس الادارة منصب المدير العام 6 شركات



التوزيع القطاعي للشركات التي يشغل فيها عضو مجلس الادارة منصب المدير العام 13 شركة



ملحق رقم (3) اسماء محكمين الاستبانة:

1	أ.د. سالم عبدالله سالم حلس
2	أ.د. علي عبد الله أحمد شاهين
3	أ.د. سمير خالد حسين صافي
4	د. صبري ماهر صبري مشتهى
5	أ. احمد عمر القيشاوي
6	أ. رامي عبد الرافع ابو شعبان

